



حيث تخصص الجلسة الأولى لمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة، حول تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛ والجلسة الثانية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

فنفنتح الجلسة الأولى طبقا للمادة 196 من النظام الداخلي لمجلسنا، الجلسة خاصة بمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. تفضل السيد النائب، نقطة نظام.

النائب السيد عمر بلافريج (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير للجميع. كنظن ما يمكننا نحددو السقف الزمني للجلسة الثانية حيث هي جلسة تشريعية، غنصوتو وكنعتبر بأن هذا من أهم القوانين، قانون بنك المغرب. فبالتالي يمكن تكون مناقشة مطولة وحتى كندوزو للتصويت وفي التعديلات غتكون مناقشة. وبالتالي أظن بأن ما يمكنش لنا نحددو سقف زمني للجلسة الثانية السيد الرئيس، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، سندبر بكيفية جماعية العامل الزمني إن شاء الله، وبدون شك سنحترم ما اتفقنا عليه على مستوى اللقاء التنسيق مع رؤساء الفرق والمجموعة النيابية، شكرا للسيد النائب. الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة مراقبة المالية العامة لتقديم تقرير اللجنة في هاذ الموضوع، السيد النائب شفيق أمين هاشم أو من ينوب عنه نائب المقررين السيد النائب، كايين السيد النائب؟ آه مرحبا قيل لي ربما سيتعذر حضورك، تفضل السيد النائب السيد المقرر.

## محضر الجلسة السادسة والتسعين

التاريخ: الثلاثاء 19 شوال 1439 هـ (3 يوليوز 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وخمسة وأربعين دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا والدقيقة الثانية عشر.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مخصصة لمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يعقد مجلسنا جلستين عموميتين هذا الصباح، حيث وقع تغييرا على مستوى التنظيم الذي تم الإعلان عنه، وذلك نظرا لمجموعة من الإكراهات خاصة بالوزراء الذين يهمهم المواضيع التي اتفقنا عليها، في إطار التنسيق على مستوى المكتب، وكذلك على مستوى رؤساء الفرق والمجموعة النيابية. لذلك، سننهي أشغالنا بتدبير زمني جماعي، علينا أن نحترم الوقت قدر الإمكان، سننهي الجلستين على الساعة الواحدة ونصف، وأنتم مدعوون بطبيعة الحال، كالعادة لتناول طعام الغداء، فشكرا على تفهمكم.



كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات، يومي الثلاثاء 31 أكتوبر 2017 والثلاثاء 30 يناير 2018. كما عقدت اللجنة لقاء داخليا صادقت فيه على التوصيات التي أعدتها، وذلك يوم الإثنين 12 فبراير 2018.

وبهذه المناسبة، لا بد من توجيه الشكر إلى السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على تعاونه المستمر والدائم مع لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب، منوهين بمستوى ودقة تقرير المجلس الأعلى للحسابات المنجز من قبل السيدات والسادة قضاة هذه المؤسسة المحترمة شكلا ومضمونا، ومسجلين قيمة وأهمية المعلومات التي تمكن السيدات والسادة النواب من القيام بمهامهم الرقابية أحسن قيام.

إن إحداث صندوق التنمية القروية بموجب قانون المالية 1994، والذي توسع مجال تدخله ليشمل المناطق الجبلية بموجب قانون المالية 2012، يعد آلية لتمويل التنمية في الوسط القروي والجبلي، من شأنه الحد من مختلف الاختلالات المسجلة في البنيات التحتية الأساسية والرفع من مستوى التنمية البشرية للسكان القروية بشكل عام. لذلك شدد السيدات والسادة النواب على توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بفعالية السياسة العمومية المتبعة، وشددوا أيضا على أهمية الرؤيا المشتركة للفاعلين المعنيين، داعين الحكومة إلى الاستحضار الدائم للحكامة الجيدة والحرص على التقائية وتجانس البرامج والمشاريع التنموية.

إننا إذن نشكر الحكومة في شخص وزارتها الأربعة، على مواكبة أشغال اللجنة وعلى العروض التي قدموها، وتعاطيهم الإيجابي مع ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، نؤكد على ضرورة التوجه المجالي في التعاطي مع قضايا التنمية في العالم القروي والمناطق الجبلية، وكذا تبني إستراتيجية مجالية تقوم

السيد شفيق أمين هاشم مقرر لجنة مراقبة المالية العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وبناء على المادة 81 من النظام الداخلي لمجلس النواب، الذي يحدد اختصاصات لجنة مراقبة المالية العامة، أعدت لجنة مراقبة المالية العامة 14 سؤال مرتبطة بتقييم تدبير الحسابات الخصوصي متعلق بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. همت هذه الأشياء المحاور الأربعة التالية:

- المحور الأول :التخطيط الاستراتيجي وحكامة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛

- المحور الثاني : قيادة وتتبع المشاريع والأعمال الممولة من الصندوق؛

- المحور الثالث : تدبير الموارد واستعمالات الصندوق؛

- المحور الرابع : تنفيذ مشاريع التنمية القروية والمناطق الجبلية ممولة بواسطة الصندوق على مستوى قطاعي وزارة الفلاحة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير.

وقد أدرج هذا الموضوع ضمن البرنامج السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015، وأعد تقريرا في الموضوع حيث عقدت اللجنة على إثره خمسة لقاءات دامت 16 ساعة، مع كل من : السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، يوم الثلاثاء 18 يوليوز 2017؛ والسيد نبيل بنعبد الله وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بمعية السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان، يوم الأربعاء 2 غشت 2017؛ والسيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛ السيد حمو أوحلي بمعية



إنجاز أي مشروع خارج أي اتفاقية؛ إضافة إلى توصيات أخرى تجدرها مفصلة في التقرير.

وفي الأخير، أود أن أنوه بالسيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة، وأعضاء مجلسنا الموقر، الذين واكبوا هذا المسلسل الطويل كما ننوه بإدارة اللجنة على عملها الجيد. وإننا نعتبر هذا الورش الذي ابتدأناه داخل هذه المؤسسة المحترمة منذ أبريل 2014، ورشا واعداد يعيد للمؤسسة البرلمانية مكائتها في مجال مراقبة المالية العامة، وتتبع ومراقبة الإنفاق العمومي تكريسا للقناعة الراسخة بأن إصلاح الدولة يمر أساسا عبر مراقبة وتتبع الإنفاق العمومي، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد المقرر، أفتح باب المناقشة بإعطاء الكلمة للسيد النائب إبراهيم الشويخ بإسم فريق العدالة والتنمية. وأطلب من السيدات والسادة المتدخلين احترام المدة الزمنية المخصصة لكل متدخل، شكرا على تفهمكم.

#### النائب السيد إبراهيم الشويخ:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نجتمع اليوم لمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية، المتعلق بتقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. ويعتبر هذا الصندوق آلية تم إحداثها سنة 1994 من طرف الحكومة لضبط الحسابات المندجة للتنمية القروية، ومن أجل تحقيق 4 أهداف أساسية: أولها تحسين ظروف العيش ومستوى استقطاب بالعالم القروي عبر تقوية التجهيزات والبنيات التحتية؛ ثاني هدف الرفع

على الإلتقائية وعلى الحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية. لقد أكدت الحكومة على أن الإكراهات المرتبطة بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية مرتبطة بكون الاعتمادات المفتوحة ليست هي الاعتمادات المتاحة، لأن هناك فرق بين ما يسجل في الحساب الخصوصي وبين ما يحوّل للصندوق فعلا.

إن النقاش الإيجابي والفعال بين الحكومة والسيدات والسادة النواب، مكن لجنة مراقبة المالية العامة من إعداد 23 توصية بناء على مقتضيات المادة 294 من النظام الداخلي لمجلس النواب موزعة على 4 محاور هي:

أولا- التخطيط الاستراتيجي وإطار الحكامة وتدبير موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛

ثانيا- قيادة المشاريع والبرامج الممولة بواسطة الصندوق؛

ثالثا- إعداد وتنفيذ اتفاقية الشراكة والتنفيذ الميداني للمشاريع؛

رابعا- إعداد وتنفيذ اتفاقية الشراكة والتنفيذ الميداني للمشاريع؛

والنقطة الخامسة هي التتبع والقياس والمراقبة.

وهكذا وافقت الحكومة على 17 توصية من بينها توصية تتعلق باعتماد مخطط استراتيجي موحد ومندمج للتنمية القروية، يعمل على ترسيخ الحكامة الترابية، وتعبئة الطاقة المحلية وفق مقاربة تشاركية مسؤولة بين مختلف المتدخلين. من جهة أخرى، التزمت الحكومة بإضافة تقرير حول التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية السنوي، لكنها رفضت 6 توصيات منها توصية متعلقة أساسا بإعداد تصور لتوحيد الوعاء المالي لتمويل العمليات وتجميع كل الاعتمادات المتوفرة في صندوق واحد هو صندوق التأهيل الإجتماعي؛ وتوصية أخرى تدعو الحكومة إلى حصر استخدام الموارد المالية للصندوق على البرامج والمشاريع والمخطط المسطرة وبعيدا عن اي استعمال استثنائي وعدم



للمصادقة على هذه الدراسة، إذ أخذت الدراسة منا أربع سنوات من أجل المصادقة، فكم سيأخذ منا تفعيل هذه المشاريع؟ وفي 2013 تدخلت الحكومة لمعالجة جمود المجلس البين الوزاري بإحداث لجنة بين وزارية جديدة بنفس الاختصاصات، لكن للأسف نسجل كذلك أن هذه اللجنة لم تجتمع إلا في مرة واحدة سنة 2015، كما أنه لم يتم إحداث اللجنة الوطنية واللجنة الجهوية. كما نسجل أنه طيلة 15 سنة كان هناك استخدام ظريفي لمراد هذا الصندوق حسب الظروف المناخية، أو في مواجهة حالة الطوارئ، أو في دعم المقاربات المعتمدة من قبل مختلف القطاعات في مجال التنمية القروية.

وبالتالي، يظهر بجلاء على أن منظومة التخطيط والحكامة شابتها مجموعة من الاختلالات، ويظهر بجلاء غياب رؤية وتخطيط موحد وغياب اندماج والتفائية وتنسيق في مهام هذا الصندوق. لذلك نوصي باعتماد مخطط استراتيجي موحد ومندمج مرتكز أولاً على خطة 2020 من للتنمية القروية، والخطة الوطنية للتنمية القروية لوزارة التعمير، وكذا دراسة المناطق الجبلية، ومرتكز كذلك بالأساس على تشخيص واقعي ومقاربة تشاركية مسؤولة بين مختلف المتدخلين بهدف تحقيق الاندماج، وترسيخ الحكامة، وتعبئة الطاقات المحلية. ولنا اليوم مجموعة من الخطط ومجموعة من المعطيات التي بإدماجها، مع استحضار بعد التشخيص وبعد الخصاص الذي يعاني منه المواطن والتشخيص الذي قامت به وزارة الداخلية، يمكننا أن نحصل على مخطط استراتيجي يعكس الواقع المعيش للمواطنين، كما نوصي بتفعيل دور اللجنة بين وزارية وإحداث اللجنة الوطنية واللجان الجهوية مع احترام دوريات انعقادها واختصاصاتها.

ومما لاشك فيه، فالمشاكل التي عرفتها منظومة التخطيط والحكامة كان لها أثر كبير على باقي الوظائف، فعلى مستوى القيادة والبرمجة نسجل أنه كان هناك غياب لدور القيادة برئاسة

من تنافسية الإقتصاد القروي من خلال تنويع الأنشطة؛ ثم المساهمة في المحافظة على البيئة المجال القروي وتأمين موارده الطبيعية؛ وأخيراً وضع إطار مؤسسي بهدف ترسيخ الحكامة وتعبئة الطاقات المحلية.

فهل فعلاً اليوم قمنا بتحقيق هذه الأهداف؟ انطلاقاً من السادة الوزراء المحترمين، من واقعنا المعيش، وانطلاقاً من تقرير المجلس الأعلى للحسابات، يؤسفنا أن نقول أننا لم نستطع تحقيق هذه الأهداف بالنجاعة المالية الكافية. وفي نظرنا يرجع ذلك بالأساس إلى الاختلالات التي عرفتها منظومة التخطيط والحكامة على مستوى هذا الصندوق منذ إحداثه، فإذا نظرنا إلى السير الزمني لهذا الصندوق، نجد أنه منذ إحداثه سنة 1994 تم إحداث مجلس بين وزاري سنة 1999، واعتماد خطة 2020 للتنمية القروية من قبل وزارة الفلاحة والصيد البحري. ولكن للأسف لم يتم هذا المجلس بالأدوار المنوطة به، ويعود آخر اجتماع له إلى سنة 2004، وهي في نفس السنة التي تم فيها إسناد مهام التنمية القروية لكتابة الدولة لدى وزارة الفلاحة لتأتي بعدها سنة 2007 من أجل إسناد مهام التنمية القروية لكتابة الدولة للتنمية الترابية لدى وزارة إعداد التراب الوطني، ثم تأتي اتفاقية جديدة سنة 2008 تنص على توزيع موارد الصندوق بنسبة 60% بالنسبة لوزارة الفلاحة، و40% لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني. بعد ذلك اعتمدت وزارة التعليم وإعداد التراب الوطني خطة أخرى وهي الخطة الوطنية للتنمية القروية، وفي سنة 2011 تم إعداد دراسة لتنمية المناطق الجبلية بهدف إدماجها في هذا الصندوق ليصبح مسماه الجديد سنة 2012 "صندوق التنمية القروي والمناطق الجبلية".

وهنا يستوقفني أمر مهم، وهو تأخر المصادقة على هذه الدراسة، فكيف يعقل أن ينتظر ذلك المواطن الذي يعيش في أعلى الجبال أربع سنوات من أجل أن تجتمع الهيئة المسؤولة



وعلى مستوى وزارة التعمير وإعداد التراب، نسجل أنه تم توقيع اتفاقيات جديدة في كل جيل من الأجيال دون تقييم للتجارب السابقة، كما نسجل غياب التتبع الإداري والمالي الخاص بتطبيق هذه الإتفاقيات رغم أنها تنص في بنودها على إحداث لجنة للتتبع والتنفيذ. إضافة على أن صياغة بنود مجموعة من الإتفاقيات لم تراعي طبيعة المشاريع وخصوصية المجال، كما أنه لم يتم تحديد مؤشرات إجتماعية واقتصادية لقياس مدى تحقيق الأهداف. لذلك نوصي بوضع منهجية متكاملة للتدبير والتتبع مركزيا ومحليا، وبتفعيل دور اللجن الجهوية في مجال التتبع والتقييم، وحث الشركاء على احترام وتنفيذ التزاماتهم ووضع نظام معلوماتي لتسهيل عملية التتبع والتقييم لمؤشرات قابلة للقياس كلوحة للقيادة، كما نطالب بإضافة تقرير حول التنمية القروية والمناطق الجبلية يضاف إلى التقارير التي يتم تقديمها بمناسبة دراسة قانون المالية، إضافة إلى نقطة مهمة تتمثل في البعد التواصلي مع الشركاء والمتمثلة في نشر مشاريع الاتفاقيات.

ومما لا شك فيه أن هذه الاختلالات كان لها أثر على التنفيذ الميداني، فانطلاقا من زيارة 18 إقليم، ومعاينة أكثر من 80 مشروع من قبل المجلس الأعلى للحسابات. في الأول نسجل ارتفاع نسبة المشاريع التي لم تكن فيها ملاحظات، فعلى مستوى وزارة الفلاحة من أصل 183 مشروع تم تسجيل الملاحظات فقط على مستوى 12 مشروع، لكن في هاته المشاريع نسجل الملاحظات التالية:

بالنسبة لمشاريع فك العزلة والتي همت 207 جماعة قروية في مجموع التراب الوطني، نسجل أنه كانت هناك غياب برامج للصيانة، الأمر الذي أدى إلى عدم استدامة هذه المسالك والتضرر ديالها في السنوات الأولى، وهو ما يضرب في الصميم عمق النجاعة المالية؛

الحكومة من سنة 1994 إلى 2013، كما أن كثرة المتدخلين في هذا الصندوق، بحيث يصل عدد الأمرين بالصرف المساعدين 178 أمر بالصرف، يشكل عائقا أمام تحقيق الاندماج والاتقائية، كما نسجل على مستوى البرمجة غياب معايير واضحة للانتقاء والاختيار واختلاف ذلك من وزارة إلى أخرى.

لذلك نوصي بوضع معايير محددة للانتقاء واعتماد وتوزيع المشاريع، وفق مقارنة واضحة وموضوعية من حيث الاستهداف تحقيقا للعدالة المجالية، بحيث أنه لا يمكن أن نتحدث عن تنمية قروية بدون عدالة مجالية. والعدالة المجالية في نظرنا السادة الوزراء، هي ثلاث مستويات :

أولا-المعايير التي يجب اعتمادها من أجل توزيع موارد هذا الصندوق على الجهات، ويمكن هنا الاستئثار بالمعايير التي تم التنصيب لها في صندوق التأهيل الإجتماعي؛ ثاني مستوى هو المعايير التي يجب اعتمادها من أجل توزيع الدعم داخل كل جهة دون إغفال المعيار الثالث وفي نظرنا هو جد مهم، وهو الاختلاف الكبير بين الوسط الجبلي والوسط القروي، فبكل صدق معاناة المواطنين في الجبال أكثر بكثير من معاناة المواطنين في أسفل السهول وفي القرى.

وعلى مستوى التنفيذ التعاقدية والتتبع والتقييم، سجل المجلس الأعلى للحسابات غياب تقييم بعدي للمشاريع، بل في بعض الأحيان غياب معلومات تخص التتبع لدى المسؤولين الإقليميين والمحليين، كما سجل قصور ونقص في تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات، نذكر منها اتفاقية تأهيل الطرق والمسالك بمنطقة سوس العليا التي خصت الفترة 2008-2010، ولكن للأسف لم يتم إنجاز اي مشروع في هذه الفترة وعوض إلغاء الاتفاقية تم توقيع اتفاقية جديدة في 2011 مع رفع الاعتمادات.



ما يضيع على المواطنين في الوسط القروي والوسط الجبلي فرص حقيقية للتنمية. لذلك نوصي بضرورة إدراج بنود لصيانة المسالك ضمن دفاتر التحملات، ونوصي بتعزيز قدرات مجموعات النفع الإقتصادي ومواكبتها من أجل تفعيل أكبر للمشاريع المنجزة في "مخطط المغرب الأخضر"، كما نوصي بالرفع من وتيرة إنجاز المشاريع في طور الإنجاز ومعالجة المشاريع المتعثرة داخل أجل زمني محدد، مع استحضار وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالحاسبة، لأنه لا يعقل أن نجد مسؤولا محليا وإقليميا لا يتوفر على وثائق لتتبع المشاريع.

وعلى مستوى الموارد والنظام المحاسباتي، فلقد كان لهذه المنظومة انعكاس سلبي والمؤشرات توحى بذلك، إذ نسجل ضعف الاعتمادات المرصودة لهذا الصندوق إلى حدود سنة 2012، بحيث لم تتجاوز الاعتمادات المرصودة 500 مليون درهم أي 50 مليار سنتيم، وانتظرنا إلى حدود سنة 2013 من أجل رفع هذه الاعتمادات إلى 100 مليار سنتيم و150 مليار سنتيم في سنة 2013 و2014. لكن رغم كل ذلك، كيف ما كنا نتقنوا "الجنائز الكبيرة والميت فار"، تبقى هذه الاعتمادات جد ضعيفة بالمقارنة مع انتظارات المواطنين وحجم الخصائص الذي يعاني منه الوسط القروي والوسط الجبلي، كما نسجل أنه كذلك هناك توزيع للموارد دون مقارنة واضحة بين الوزارات ما بعد سنة 2013 وفي غياب معايير شفافة. ويكفي أن نسجل أن معدل نسبة استعمال الموارد للفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 لم يتجاوز 50%، وهذا يعني أمرين هاميين: الأمر الأول أننا نمضي على المواطن فرصة تحقيق 50% من التنمية القروية المنشودة؛ والأمر الثاني أن 50% التي تم استغلالها كانت فيها مجموعة من الإشكالات مما أدى إلى إضعاف نسبة تحقيق التنمية والأهداف المنشودة، إضافة إلى ارتفاع في حجم الاعتمادات المرحلة بسبب المشاكل التي عرفها إنجاز هذه المشاريع. من أجل كل هذا، نوصي بتبسيط مسطرة تحويل

كما نسجل بالنسبة لمشاريع الدعامات الثانية من "مخطط المغرب الأخضر"، عدم جاهزية مجموعات النفع الإقتصادي الموكل إليها تسيير وحدات التثمين وتسويق المنتوجات، وهو الذي كان له أثر كبير على مدى استغلال هذه الوحدات بحيث كان الاستغلال جد محدود. ونأخذ هنا نموذج وحدة "آيت باعمران" لتعبئة وتثمين الصبار التي كلفت ميزانية الدولة 85 مليون ديال درهم، من أجل إحداث مركزين لتجميع الصبار، ووحدة تثمين وأكثر من 100 كيلومتر من المسالك للربط بين هذه المنشآت، فعوض أن تشتغل لمدة خمسة أشهر سنويا وأن تقوم بتعبئة 10.000 طن من الصبار، للأسف اشتغلت بمعدل يوم إلى 4 أيام ولم تستطع أن تعبئ أكثر من 280 طن سنويا مقارنة مع 10.000 طن سنويا؛

كما نسجل بالنسبة لمشاريع التنمية وغرس الأشجار المثمرة، أن طريقة الأداء بالنسبة للمقاولات كانت غير موضوعية بحيث أنه كان يتم تأدية نسبة 70% إلى 80% للمقاول من أجل أشغال الزرع، في حين أن أشغال التخصيب والري والصيانة والمعالجة والوقاية تمتد إلى أكثر من سنتين بعد الزرع ولا تتجاوز كلفتها 20% و30%، ولنا نموذج مشروع غرس 340 هكتار من اللوز، بحيث تم أداء مبلغ 3,6 مليون درهم للمقاول، وهو ما يمثل 71% من قيمة الصفقة، في حين أن نسبة نجاح الأغراس لم تتجاوز 25%. وللأمانة، نسجل هنا القرار الذي اتخذته وزارة الفلاحة والدورية التي أصدرتها بحيث أنها رهننت مبلغ 40% من قيمة الصفقة ورهننته بمدى نجاح الأغراس، وهو إجراء يساهم في حل هذه الإشكالية؛

وبالنسبة لوزارة التعمير وإعداد التراب، يكفي أن نسجل على أنه إلى حدود نهاية 2015، 80% من المشاريع لا زالت في طور الإنجاز، وأن المشاريع المنتهية لم تتجاوز نسبة 80%، كما أن كان هناك تأخر كبير وتوقف في الإنجاز بهم 25 مشروع، وهو



لكن لا نخفيكم السيد الوزير، والسادة الوزراء، أنه ليس هناك إجماع على أن هذا المسلك خاصة فيما يرتبط باختيار المشاريع وانتقائها وإشراك المنتخبين في ذلك، على أن هذا المسلك حقيقي وواقعي، بحيث أن هناك مجموعة من الجماعات تشكو من عدم إشراكها في الإعداد والتصور وحصر الخصاص. لذلك يبقى السؤال الأهم، مدى تحقيق العدالة المحلية في هذا البرنامج الوطني لتقليص الفوارق، لأنه إن لم تكن هناك عدالة محلية في هذا البرنامج عوض أن يساهم في تقليص الفوارق سيساهم بالعكس في تعزيز الفوارق.

لذلك السيد الوزير، السادة الوزراء المحترمون، ندعوكم وندعو السيد رئيس مجلس النواب، إلى برجة اجتماع على مستوى اللجنة المختصة وهي لجنة القطاعات الإنتاجية، بحضور السيد وزير الفلاحة بصفته أمرا بالصرف لهذا الصندوق، وبصفته مشرفا على هذا البرنامج الوطني الطموح من أجل بسط المخطط الاستراتيجي الذي تم اعتماده، والمخططات الجهوية المتفرعة على ذلك، وكذلك تقديم المعايير التي تم اعتمادها في الانتقاء والاختيار، وهو ما سيمكننا نحن في المؤسسة التشريعية من مواكبة هذا البرنامج وتقديم الدعم ومعالجة الاختلالات على مستوى العدالة المحلية.

وفي الأخير السيد الوزير، وأنا أتحدث معكم اليوم، أستحضر بكل صدق انتمائي وأعتز بذلك للوسط القروي، بل أنتمي إلى أكثر من ذلك، أنتمي إلى أول قرية نموذجية في هذا البلد الحبيب، قرية "لاله ميمونة" المتواجدة بإقليم القنيطرة، سميت بأول قرية نموذجية لأنه زارها جلالة المغفور له الحسن الثاني، في أوائل الستينات مباشرة بعد توليه العرش، وأسس فيها لمشاريع تنمية مهمة من ماء وكهرباء وفلاحة وصناعة تقليدية، ولكن للأسف عوض أن تصبح هذه القرية على امتداد 50 سنة في صفوف المدن الصاعدة، تعاني اليوم من إشكالات عديدة. لكن وبكل صدق كذلك، نستبشر ونرى الأمل في الأفق بحيث أنه في

الاعتمادات ومسطرة التأشير والالتزام والأداء من أجل مواكبة منظومة هذا المخطط، لأن النظام المحاسباتي يجب أن يكون دعامة ولا يجب أن يكون عائق.

وفي الختام، نؤكد على أن أهمية هذا الموضوع، أي صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، هي تأتي من ارتباطه الوثيق حاليا مع البرنامج الوطني لتقليص الفوارق الاجتماعية والمحالية، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة نصره الله، في خطابه للعرش في يوليو 2015. هذا البرنامج المقدر ميزانيته بـ 50 مليار درهم أي 5000 مليار سنتيم، سيستهدف أزيد من 1250 جماعة قروية، وأزيد من 24 ألف دوار وأزيد من 12 مليون مواطن مغربي، كما يضم أكثر من 20 ألف و 800 مشروع. وبالتالي من هنا، فإن ما يهمنا في المناقشة هو المستقبل مع تحضير مضامين تقرير المجلس الأعلى للحسابات ومدى تفاعل الوزارتين مع هذه التوصيات. لأنه لا يمكن أن نواصل بنفس المنظومة في هذا البرنامج، وإلا النتائج ستكون كارثية.

ومن هنا نشمن عمل اللجنة، والتوصيات التي قامت برصدها والبالغة 23 توصية، كما للأمانة والصدق نشمن التفاعل الإيجابي للحكومة بحيث أنه من خلال هاذ 23 توصية تم قبول 13 توصية بصفة كلية، و 4 توصيات بصفة جزئية، وتم رفض 6 توصيات، وهو ما سيكون له أثر إيجابي على المنظومة حيث أكد وزير الفلاحة في الاجتماع الأخير لمعرفة جواب الحكومة على التوصيات أن 13 توصية التي تم تفعيلها، تم الأخذ بها في هذا البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المحلية والاجتماعية، بحيث تم تفعيل اللجنة بين وزارية، كما تم إحداث اللجنة الوطنية، وتم إحداث لجن جهوية، وتم اعتماد منظومة جديدة للبرجة والتدبير والتتبع، تجمع بين ما هو مركزي ومحلي وبين ما هو قطاعي ومندمج.



## النائب السيد محمد بنعطية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في مناقشة تقييم وتديبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. تشكل تنمية العالم القروي ضرورة ملحة وذلك بالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها البادية من الناحية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وهي الأهمية التي تتجلى في المعطيات التالية: يمثل العالم القروي حوالي 90% من التراب الوطني ويضم 40% من الساكنة، يتكون العالم القروي من حوالي 85 من الجماعات الترابية أي 1282 جماعة من أصل 1503 جماعة قروية وحضرية، كما يشتمل العالم القروي على 33 ألف قرية ومركز قروي. تقدر مساحة الأراضي الزراعية بالبادية بـ 8,7 مليون هكتار علما أن المساحة الإجمالية للمغرب تناهز 71 مليون هكتار (المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية سنة 2015 هادي إحصائيات)، تحتوي المناطق الجبلية على 70% من موارد المياه الوطنية وتضم هذه المناطق 62% من مجموع مساحات الغابات بالمغرب، يحتوي العالم القروي على 63% من مجموع الاستثمارات الوطنية وتلبي الفلاحة 65% من الحاجيات الوطنية من القطني، و96% من استهلاك الحليب، و98% من الحاجيات من اللحوم الحمراء و100% من لحوم الدواجن و48% من استهلاك السكر.

وتبعا لذلك، فإن تقدم البلاد وتطوها رهين بتنمية العالم القروي، الذي يعد إحدى رافعات التنمية المستدامة والمندمجة اعتبارا للإمكانيات والقدرات التي يزخر بها، غير أن الحكومة لا تتوفر على خطة محكمة ورؤية واضحة وناجعة وسياسة مندمجة بالعالم القروي، انعدام سياسة مندمجة لتنمية العالم القروي، صحيح

السنوات الأخيرة، مع المخططات الاستراتيجية الجديدة للحكومة وهذا البرنامج الوطني الطموح للورش الاجتماعي الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة، نستشعر المقاربة الجديدة، ونستشعر مدى إشراكنا في ذلك، ونتمنى لهذه المقاربة أن تعم مختلف بقاع المغرب وأن يتم إشراك جميع الناس فيها.

وفي حديثنا في الأخيرة عن الأثر، أكد السيد الوزير على أن انتظارات المواطنين كثيرة في الوسط القروي والوسط الجبلي، ولكنها كذلك تبقى بسيطة، فالمواطن يطالب بأبسط الحقوق من ماء وكهرباء، وحق في الصحة وفي التعليم والمسالك. ومن أجل استشعار هذا الأثر، نحن نثمن الدراسات التي قمتم بها لقياس مدى الأثر، لكن يبقى المعيار الأساسي في نظرنا السيد الوزير، لاستشعار ذلك هو التواصل المباشر مع المواطنين لاستشعار ذلك، نهار اللي ما نبقاوش نشوفو فيه تلك المرأة الحامل هازينها الرجال على الأكتاف ويحملونها على مسافات تراوح الكيلومترات باش توصل لدار الولادة، وتخط المولود دياها لأن ما كاينش مسالك، نهار ما نبقاوش نشوفو المواطنين ما كيقطعوش مسافات عديدة تراوح الكيلومترات باش يحصلو على حقهم في الماء الصالح للشرب، نهار نشوفو وليدات ما كيتحرموش من حقهم في التمدرس حيث واحد القنطرة ما تقطعاتش عليهم.. كونوا متيقنين السيد الوزير، أننا حققنا الهدف من هذا البرنامج لذلك نسأل الله عز وجل لكم التوفيق ونحن على أتم الاستعداد للتعاون معكم، والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب محمد بنعطية باسم فريق الأصالة والمعاصرة.





التي تم تمويلها بواسطة موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، تجدر الإشارة أن العالم القروي، وفيما يخص التعليم استفاد من البرنامج الاستعجالي حيث تم تشييد العشرات من المدارس والداخليات بالبادية، كما استفاد سكان القرى من البرامج النسبية، برامج "تيسير"، وبالنسبة للصحة استنفاد العالم القروي من المخطط الوطني لإنعاش الصحة بالوسط القروي، وفيما يرتبط بالبنيات التحتية نذكر برنامج تزويد السكان القرى بالماء الصالح للشرب "باجير" وبرنامج الكهرباء القروية، وفيما يتعلق باستراتيجية القطاعات المنفردة التي لها انعكاس على العالم القروي ولو جزئيا، نخص بالذكر استراتيجية التنمية القروية لسنة 2011، بالرغم من أنها استبعدت وتفادت القطاع الفلاحي، واستراتيجية المغرب الأخضر، ورؤية 2015 للصناعة التقليدية، ورؤية 2020 للسياحة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج أهداف الألفية.

لكن كما أسلفنا القول، فهذه المبادرات المنفردة التي يطبعها التشتت والتناثر في بعض الأحيان، التضارب، والتعارض لم يكن لها أثر بالغ على تنمية العالم القروي، لأنه لم يتم دمجها في إطار سياسة موحدة للتنمية القروية تضمن انسجامها وتكاملها، لذلك بقي العالم القروي قابعا في وضعية مزرية كما تدل على ذلك المؤشرات الواردة أسفله. نلاحظ ونلمس تفشي الفقر بالعالم القروي بوضوح لأن البادية المغربية تضم 80% من مجموع الفقراء والمعوزين، كما يقطن بها حوالي 64% من سكان المغرب الذين يعانون من الهشاشة الاجتماعية، ناهيك عن تسجيل استفحال الأمية بالعالم القروي، لأن حوالي النصف 48% عدد سكانه يعانون من هذه الآفة مقابل 22% من عدد سكان المدن.

من جانب آخر، نشير إلى أن 32% فقط من السكان القرويين تشملهم التغطية الصحية وأن 23 فقط من سكان البادية يستفيدون من التأمين الصحي مقابل 76% من سكان الحواضر،

أن الدولة بذلت جهودا كبيرة للنهوض بالبادية، لكن كل هذه الجهود كانت تفتقد لتصور موحد يستجيب للانتظارات الحقيقية لساكنة هذا الفضاء القروي. كما أن تحليل مختلف المخططات في هذا الشأن يبين أن المغرب لا يتوفر لحد الساعة على سياسة حقيقية تروم التنمية المندمجة للعالم القروي وفق مقاربة تشاركية للسكان المعنيين، كان الشأن القروي وما زال يخضع لتدبير مشترك لمجموعة من المرافق الحكومية، وعموما فكل وزارة تتدخل منفردة في القطاع.. في القضايا التنموية للعالم القروي بحسب اختصاصاته وأولوياتها، وأكبر دليل على ذلك أن اللجنة بين وزارية التي أحدثت سنة 1999 لوضع إستراتيجية شاملة لكل الوزارات متكاملة ومقوماتها التي أنيط بها السهر على انسجام العمل الحكومي بالبادية، هذه اللجنة للأسف ولدت ميتة وجمّدت تماما حوالي 14 سنة إلى غاية سنة 2013، حيث تم استبدالها بلجنة جديدة تدعى اللجنة بين وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

إن تنمية العالم القروي تتطلب علاوة على صندوق التنمية القروية للمناطق الجبلية، وضع إطار قانوني خاص لهذا الغرض يحدد بدقة الأهداف المتوخاة والتوجهات الكبرى للتنمية القروية. ولهذا الغرض، لا بد من التوفر على رؤية وطنية يتم بلورتها في إطار مخططات جهوية للتنمية القروية لتكون إحدى مكونات مخططات التنمية الجهوية لتشمل القرى والمدن معا، ويجب على كل جهة من الجهات الإثني عشر التي توجد بالمغرب أن تقوم بإعدادها والسهر على تنفيذها في إطار تشاركي بين المرافق الوزارية، والمؤسسات العمومية، والسكان المعنيين والجماعات الترابية.

وفي انتظار إعداد الحكومة لهذا القانون الإطار وعرضه على البرلمان قصد وضع وإعداد مدونة قروية، نسرده فيما يلي نموذجا أو نبذة من المبادرات الانفرادية التي قامت بها الوزارات لصالح العالم القروي والمناطق الجبلية؛ وعلاوة على المشاريع المحدودة



مليار درهم لتغطية تكاليف 20 ألف و800 مشروع لفائدة 12 مليون من ساكنة البادية يقطنون بـ29 ألف دوار يعانون من خصائص في الخدمات الاجتماعية الأساسية.

يتضح إذن أن الصندوق غير قادر لوحده أن يتحمل عبء التنمية القروية، لذلك ارتأت الحكومة أن يساهم الصندوق بـ47% من التكلفة التي تتطلبها تنمية العالم القروي والتي تبلغ 50 مليار درهم أي 23.5 مليار درهم. وبما أن أعلى مبلغ سنوي رصد للصندوق لحد الآن هو 1,5 مليار درهم، فهذا يعني أن برنامج التنمية القروية المسطر من طرف وزارة الداخلية يتطلب على الأقل 16 سنة، ولنا اليقين أن المدة الزمنية التي تتجاوز 16 سنة، لأن تمويل هذا البرنامج يفترض أن الجهات ستساهم من جانبها بـ40% من الغلاف الإجمالي الذي يقدر بـ50 مليار درهم، مما يعني أن الجهات مطالبة بتوفير 20 مليار درهم، هنا ضرب من الخيال، لأن الجهات نفسها تشكو من قلة الموارد المالية، ومن المؤكد أنها لن تستطيع توفير هذا المبلغ بما سيعرقل إنجاز البرامج التي من المحتمل جدا أن تتجاوز مدة تنفيذها عقدين من الزمن، ويصبح بذلك متجاوزا حيث ستنبرز إشكاليات جديدة كالرقمنة مثلا تستدعي إعادة النظر في مكونات ومضمون البرنامج.

وبالرغم من محدودية الإمكانيات والوسائل المالية المتاحة للصندوق نظرا لقلّة الموارد المالية، فإن الحكومة لن تتفادى تبذيرها وهدرها بإنفاقها في مشاريع فاشلة، مكبدة بذلك خسائر كبيرة بالنسبة للصندوق، وبالنسبة للقرى المعنية بهذه المشاريع المفلسة، وكمثال على ذلك المشاريع الفاشلة التي مولها الصندوق، نقتصر على ذكر بعض المشاريع الفاشلة: وحدة "آيت باعمران" لتعبئة وتثمين الصبار بسيدي إفني؛ ثلاث وحدات التثمين زيت الأركان بتزنيث؛ ثلاث وحدات لاستخراج زيت الزيتون بتاونات.

بالنسبة لوحدة الصبار لم يتم تشغيلها منذ تدشينها سنة 2012 إلا بمعدل يوم إلى 4 أيام في السنة، عوض 150 يوم

وأن 48% فقط من القاطنين بالبادية لهم بطاقة "راميد" .. اسمحوا لي السيد الرئيس، اسمحوا لي واحد الوثيقة مشات .. مقابل 52% من سكان المدن، أما نسبة وفيات الأمهات عند الولادة تفوق بالبادية النسبة المسجلة بالمدن 75%.

بالنسبة للتعليم نلاحظ أن نسبة تغطية الجماعات القروية بالمدارس لا تتجاوز 65%، المصدر وزارة التربية الوطنية 2015-2016 وأن 14% من التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى ابتدائي يصلون حتى البكالوريا فقط، زد على ذلك أن 84 من البدو الرحل هم أميون، فضلا عن ذلك 38% فقط من سكان البادية لهم ربط بشبكة الماء الصالح للشرب، وحوالي 96% اللي هما هادوك المسألة ديال الشبكة الكهربائية لأنه هاد الشبكة الكهربائية لأن انطلقت في عهد حكومة عبد الرحمان اليوسفي، في إطار المخطط الوطني لتجهيز العالم القروي والكهربية القروية، فهاد الانطلاقة كانت سنة 98 إلى حدود 2002، فكانت واحد القفزة نوعية فهاد الفترة، لأن حققات كاين جماعات اللي وصلات 90% داك الوقت من تغطية الشبكة الكهربائية.

كل هذه المعطيات تؤكد أن صندوق التنمية القروية للمناطق الجبلية، وكذا الاستراتيجيات القطاعية السالفة الذكر لم تفي بالغرض ولم تستطع حل معضلة التنمية القروية؛

**ثانيا-** ضعف موارد الصندوق وسوء إستعمالها : الإعتمادات المرصودة للصندوق لم تتجاوز نصف مليار درهم قبل سنة 2012، وبلغت أقصاها مليار ونصف سنة 2013، هذه الموارد غير كافية بتاتا لتمويل التنمية القروية لأن تكاليف المشاريع التنموية بالبادية قدرت في التسعينات بحوالي 19,5 مليار درهم، وبعد تحيين هذه التكاليف سنة 2016 ارتفع مجموعها إلى حوالي 30 مليار درهم حسب المجلس الأعلى للحسابات. ويبقى هذا الغلاف المالي متواضعا مقارنة مع الدراسة التي أنجزتها وزارة الداخلية والتي أفضت إلى ضرورة تعبئة موارد مالية تقدر بـ50



نؤسس له من خلال عمل لجنة مراقبة المالية العامة، التي تناقش ثالث تقرير لها بعد إحداثها، ويتعلق الأمر بتقييم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وهو ما يعزز قواعد المسؤولية وربطها بالمحاسبة، ويكرس فلسفة بلادنا في ترسيخ دولة الحق والقانون.

**السيد الرئيس المحترم،**

قبل مناقشة موضوع هذا التقرير، لا بد أن نسجل بإسم التجمع الدستوري، أهمية تعزيز الأدوار الرقابية للبرلمان والمساهمة من موقعنا في الإرتقاء به والخروج بكل شجاعة إلى الرأي العام الوطني، لمحو تلك الصورة النمطية التي يحاول البعض إضفاءها على أعمالنا، وذلك في تعبئة جماعية لكل الفاعلين السياسيين الجادين من أجل الإرتقاء بمؤسسة تمثيل الشعب وصيانة الثقة في المؤسسات، وتحسينها من كل انحراف عبر حضورنا الدائم داخل هذه المؤسسة الدستورية للدفاع عن قضايا الشعب والنضال من أجل تحسين قدرته المعيشية وإقرار سياسات عمومية ناجحة هادفة إلى التقليل من مستوى الفقر والهشاشة، التي ما زالت أرقامها مقلقة وتؤرقنا جميعا، وهو ما سطرناه داخل هيئتنا السياسية وجعلناه من أولى أولوياتنا في برنامجنا السياسي. وهنا لا بد من الإقرار والاعتراف، أن الحكومة حريصة على الانكباب على هذا الموضوع، بكل قوة، عبر صندوق التنمية القروية للتقليل من مستويات الفقر، خصوصا في العالم القروي.

**السيد الرئيس المحترم،**

إنها فرصة تاريخية نناقش فيها وضعية هذا الصندوق الذي كان صندوقا لا تتجاوز ميزانيته 500 مليون درهم قبل سنة 2017، قبل أن تتضاعف هذه الميزانية مع تحمل السيد الوزير المحترم مسؤولية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية. والذي عمل على تفعيل هذا الصندوق وتطويره وفق نخط تدييري جديد يعتمد على النجاعة والفعالية، مستحضرا الانتظارات

مربحة في الأصل، كما أنه لم يتم تشغيل بتاتا وإلى يومنا هذا مراكز تجميع الصبار المشيدة بجماعتين قرويتين؛

أما فيما يخص وحدات استخراج زيت الزيتون، فهي تشتغل بنسبة 39% فقط بما يعني أن 61% من قدراتها الاستيعابية لم يتم تشغيلها. أما كميات زيت الزيتون المستخرجة فلم تتجاوز 10% من الإمكانيات المتاحة بالمناطق الفلاحية المعنية.

هذه النماذج تبين أن هناك استغلال جد محدود إن لم نقل شبه منعدم لبعض المشاريع رغم المجهودات الاستثمارية التي كلفت الصندوق مبالغ مهمة، علاوة على ذلك نلاحظ تأخر لا يطاق ومكلفا يشوبه تنفيذ المشاريع المالية وغيرها، وإلى نهاية 2015 نسجل أن 80% من المشاريع لا زالت في طور الإنجاز، و7% في طور البرمجة أما المشاريع المنجزة فلا تفوق 17,4%.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد النائب، شكرا لكم. الكلمة الآن بإسم فريق التجمع الدستوري للسيد النائب مصطفى بايتاس.

**النائب السيد مصطفى بايتاس:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمين،**

**السيدات والسادة النواب المحترمين،**

سعيد جدا أن أتدخل بإسم فريق التجمع الدستوري، للمساهمة في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. إنها لحظة مفصلية نؤرخ لها داخل هذا المجلس الموقر، في العهد الدستوري الجديد الذي عزز أدوات رقابة البرلمان على العمل الحكومي. وهو الأمر الذي



التصرفات، والنهي عن اختلاق نقاشات مغلوبة، لن يكون فقط مفيدا في ضمان مناخ مناسب لتدبير أمثل لهذا الصندوق، ولكن سيكون بلا شك ذو أثر قوي على تخليق الحياة السياسية والرفع من منسوب التعقل والمسؤولية بها.

السيد الرئيس المحترم،

إن نسب الإنجاز المعززة بالأرقام تبين الفرق الواضح بين طرق التقدير المعتمدة من طرف قطاع الفلاحة وقطاع إعداد التراب الوطني، الذي يشرف بدوره على برامج مماثلة تم إعادة التأهيل المجالي والتراحي، حيث نتفق داخل فريقنا على ما تضمنه تقرير المجلس الأعلى في هذا الإطار، لكون أن تحويل مبالغ هذا الصندوق إلى برامج التأهيل الحضري كان أمرا مجانباً للصواب، وكذا قطاع التجهيز المشرف على فك العزلة، وقطاع الفلاحة والتنمية القروية وهو ما تبينه الأرقام بشكل واضح وتعزز صواب مقارنة الحكومة في جعل هذا الصندوق تحت الإشراف المباشر لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وذلك لضمان النزاهة المشاريع التي عبرت عنها نسبة الإنجاز المبينة في التقرير، والمرتفعة مقارنة مع قطاع السكنى.

لا يجادل أحد في الأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الصندوق بالنظر لحجم الرهانات المطروحة، والانتظارات الكبيرة التي يتوخاها كافة المغاربة، إلا أن حجم الجدل الذي واكب هذا الصندوق، والذي زاغ في كثير من الأوقات عن جادة الصواب يسائلنا أو سيظل يسائلنا جميعا. وهنا لا بد من التنويه بقرار إسناد مسألة الصرف وجعلها من مهام السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وهو القرار الذي تفاعل معه بكل إيجابية التقرير وبكل قوة الذي نحن اليوم بصدد مناقشته. لكون أن هذا الإجراء قلص من المدد الزمنية التي كان يفرضها النمط التديري السابق للصندوق، وجنبنا ضياع الوقت في إجراءات بيروقراطية غير سليمة.

الكبرى التي تظل كبيرة لأن مجالات التنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة تبقى ظاهرة قروية بامتياز، إذ أن الأرقام المحلية حسب إحصاء 2014 تؤكد أن نسبة كبيرة من الفقراء يتمركزون بالعالم القروي، ولا زالو محتاجين لبرامج تنموية إضافية ومجهودات مضاعفة لتوفير الماء الشروب، وتعميم الكهرباء وفك العزلة رغم نسبة الولوج المهمة التي تم تحقيقها، والتي استطاعت إلى حد ما أن تغير المعطيات على أرض الواقع.

أمام هذه الأرقام، نتساءل هل كان من المفيد لبلادنا أن يتم إقحام هذا الصندوق باعتباره آلية مهمة للتدخل في هذا المجال، في صراعات سياسية مقبته، وأن يتم إهدار الزمن التنموي في تراشقات بئيسة، تتناسى المصلحة العامة للوطن وتستهدف التشويش على عمل هذا الصندوق، باعتباره الآلية المهمة التي تروم تحقيق الإلتقائية في محاولة يائسة لتصوير صور غير حقيقية.

لا نريد الغوص في الأرقام لأنها مفصلة وبشكل دقيق في التقرير الموزع علينا، وهي مناسبة نوه في فريق التجمع الدستوري بقوة ومصادقية عرض وزير الفلاحة وأيضا وزير السكنى الذي كان معززا بكافة المعطيات الحقيقية، وثمن التفاعل الإيجابي خلال أشغال اللجنة وهو الأمر الذي أطمأ اللثام بشكل واضح وبين حجم النقاش المغلوط الذي ساد خلال السنة الماضية حول هذا الصندوق ومجالات تدخله، ذلك أن مبلغ 55 مليار الذي تم الترويج له لا وجود له على أرض الواقع. لأن ميزانية هذا الصندوق لم تتغير، حيث تبقى في حدود المليار درهم، لكن تدخل القطاعات الوزارية الأخرى مجتمعة هو الذي يرفع من المبلغ الإجمالي لهذا الصندوق.

وهنا لا بد أن نتوقف ونتساءل، لمصلحة من يتم تغيير الحقائق؟، وما الغاية من اختلاق نقاشات غير حقيقية وتقديم بعض الوزراء على أنهم يحتكرون ميزانيات ضخمة في محاولة يائسة لتشويه صورهم والنيل من سمعتهم؟. إن الكف عن مثل هذه



طلب قوي على الإستثمار في قطاع ديال الصبار، وهذا راجع لأنه شافو الناس الربح اللي حققاتو هاد المؤسسة؛

ثم ثانيا وهذا مفيد جدا، العاملين اللي كانوا كيشغلوا واللي كانوا كيمثلو مجموعة ذات النفع الإقتصادي، الآن كلهم دارو مؤسسات خاصة ويصدرون إلى أوروبا وإلى أمريكا وإلى كندا. هاذ المؤسسة إيلا خدمت يومين أو ثلاث أيام على الأقل عطاتنا "le savoir-faire" للأولاد ديال المنطقة، تعملوا الحرفة ديال أنهم يكونجيو، أنهم يستخرجوا المواد الأساسية، والآن كنجيكم أنكم عطيتوا للمؤسسات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص واللي كتشتغل وراهم كيوجدوا الآن في الموسم الفلاحي.

السيد الرئيس المحترم،

إن أبرز إشكاليات التدبير العمومي في كل الصناديق عموما هو تدني نسب الإنجاز، الشيء الذي يجعل من المشاريع التي تشرف عليها تعاني المحدودية ولا تحقق المبتغى منها، لكن الأرقام والمؤشرات التي حققها قطاع الفلاحة تؤكد أنكم استطعتم تجاوز هذا العائق بكل فعالية وقوة.

وهنا فإن توجه فريق التجمع الدستوري، وأيضا توجه فريقه الحكومي من خلال نهجه الجديد هو النضال من أجل الرفع من مستوى التنسيق بين مختلف المتدخلين وطنيا ومجاليا لتفعيل مختلف الاستراتيجيات الوطنية بشكل أفقي. وهنا لا بد من التنويه بكل اعتزاز بالروح الجديدة التي يدبر بها هذا الصندوق في حلته الجديدة، والتي لمس المواطنون نجاحاتها. لذلك فإن نضالنا مستمر من أجل الدفاع على آليات تعزيز الحكامة والتدبير في هذا الصندوق وفي غيرها من الصناديق الأخرى في اتجاه الرفع من مساهمتها الخاصة تلك التي عانت ولا زالت من ضعف العجز، وهنا بغيت عرف واش الديمقراطية تؤخذ بشكل جماعي ولا بشكل أيضا مجزء، انتما اختاريتوا تشتغلوا مع الجهات، والجهات هي

السيد الرئيس المحترم،

قررنا داخل الفريق أن نتفاعل مع هذا الموضوع بالسير نحو تقديم توصيات كبرى تخدم هذا الملف، وتخدم التدبير العام لمجموعة من الصناديق في بلادنا، وقلنا بأنه كانت لنا فرصة لكي نناقش المواضيع التفصيلية في اللجنة. صحيح أننا داخل هذا الفريق نعتر بالعمل ديال المجلس الأعلى للحسابات، وهاد الشيء عبرنا عليه في مناسبات كثيرة، وكنا من كبار الدافعين والمدافعين سنة 2011 على أن تصبح هذه المؤسسة الدستورية تقوم بأدوار كبيرة جدا، الحمد لله وصلنا لهاد المرحلة هادي. ولكن لا زلنا نتساءل وتساءلنا عنها حول هذا الموضوع في اللجنة، وقلنا بأنه طريقة ديال احتساب المعايير ديال احتساب يعني آليات الاشتغال ديال المؤسسات تختلف، السيد الوزير الفلاحة المحترم، أريد أن أهنتك لأنه هادي 40 سنة من بعد الإستقلال ديال مدينة سيدي إفني لم توضع حجرة أو لبنة واحدة من أي مستثمر كان خاصا أو عاما، أريد أن أهنتك لأن احتفلنا قبل يومين 30 يونيو، بالذكرى 39 لعودة مدينة سيدي إفني إلى حضيرة الوطن الأم، 40 سنة ولا استثمار واحد، كنهنيوكم على الشجاعة ديالكم، جبتمو مؤسسة كبيرة وحطيتيها وعطيتيها لأبناء المنطقة الذين كانوا متهمون قبل أيام بأنهم ما كيخدموش وبأنهم فوضاويين، وبأنهم وبأنهم... ودرتوا فيهم الثقة.

اليوم ما الذي تغير؟، أنا ابن منطقة سيدي إفني وأعرفها جيدا، أعرف بأنه الموسم الفلاحي ديال الصبار لا يمكن احتسابه بآليات تقنية من تقني معين موجود في منطقة معينة، كنعرفوا متى نشغل وكنعرفوا كيف تتم آلية التدبير، ثم كيف أحكم على مؤسسة ذات، يعني، حجم ديال الإستيعاب كبير على أن ما تم تجميعه كله فقط يمثل عمل يوم واحد. أنا لا أعتقد بأن هذه المعايير كانت منصفة، ولكن اللي نبغي نأكد ليكم بأنه اليوم هناك



تشتغلون على أن تظل السيدة الحامل أن تصل إلى المستشفى في ظروف مقبولة تحترم آدميتها دون دغدغة العواطف ولا تجيش للمشاعر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد الرئيس:

السيد النائب شكرا، الكلمة الآن بإسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية السيد النائب محمد بودس.

### النائب السيد محمد بودس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يسعدني أن أتدخل بإسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، في مناقشة التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة المالية العامة حول تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. وإيمانا منا في الفريق الاستقلالي، بالأهمية القصوى التي تكتسيها تنمية المناطق القروية والجبلية، باعتبارها بوابة التنمية الشاملة والإقلاع الاقتصادي والإستقرار الإجتماعي. حرصنا على أن تكون مناقشتنا لهذا الموضوع على مستوى اللجنة النيابية المعنية مبنية على أسس موضوعية، ما دام الأمر يتعلق بتدبير سياسات عمومية هم فئات عريضة من المواطنين، عانت ولا زالت تعاني من سياسة الإقصاء والتهميش بعدما تعثر مسار تنمية هذه المناطق كما جاء في استنتاجات الدراسة التي أنجزها المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤخرا، عندما أكد أن تنمية العالم القروي تبقى في حاجة ملحة لمراجعة جذرية لمقاربة التنمية بالوسط القروي، وكما عبر عن ذلك المجلس الأعلى للحسابات في تقريره عندما اعتبر أن مجموعة من المشاريع المبرمجة لا زالت تعرف تأخرا

منتخبة وهي ديمقراطية بالتالي لا عود على هذا، نحييكم تمثيلا فهاد الإتجاه السيد الوزير المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد أن نسجل أن اللجنة الوزارية الدائمة للمجال القروي والمناطق الجبلية، والتي أحدثت لمواكبة وتتبع إنجاز المشروع الملكي المخصص لمحاربة الفوارق الإجتماعية والمجالية عبر سد الخصاص المسجل في مختلف البنيات التحتية والخدمات الإجتماعية بتنسيق مع الجهات وفق المخططات الجهوية المصادقة عليها وكذا مسطرة انتقاء المشاريع في إطار مخططات هذا الصندوق، والتي كان تتخللها بعض الصعوبات التي تعوق إنجاز هذه المشاريع في الشق المرتبط بالإلتقائية. وهو ما تفسره الملاحظات الوجيهة التي أداها المجلس الأعلى للحسابات والتي جسدها ارتفاع نسب الاعتمادات المرحلة وغير المبرمجة.

السيد الرئيس المحترم،

إن من مصلحة الجميع أن تقوم كل مؤسسات الدولة بدورها المكفول لها دستوريا وقانونيا، آمليين أن تكون الوثيقة الدستورية هي المرجع والحكم بين مختلف المؤسسات الدستورية في تحديد علاقاتها، كما أن وظيفة رجل السياسة الواقعي والعقلاني هي إطلاق نقاشات حقيقية تلامس القضايا ذات الأولوية ببلادنا والمساهمة فيها بكل تجرد. وأنا بعيدا عن ازدواجية الخطاب، وإقحام القضايا التنموية، والقراءات الدستورية في صراعات سياسية وتقدمها قربانا في معبد المصالح الذاتية أو الحزبية التي لا محالة لا تعوزها الفضاءات.

قد يكون السيد الرئيس المحترم، مقبول التمني والرجاء في حالة عدم امتلاك السلطة والإنجاز وقدرة التغيير، أما والحال كذلك، فإن الرجاء يصبح عجزا ووهنا مرفوضا، ونعلم السيد الوزير المحترم، وزير الفلاحة المحترم، أنكم تعملون في صمت وأنكم



الصندوق، بين رئاسة الحكومة ووزارة الفلاحة ليتولى الأمر في نهاية المطاف القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة.

**السيد الرئيس،**

إذا كان عمل هذا الصندوق يجب أن يبنى على استراتيجية واضحة وقائمة على مشاريع قابلة للتنفيذ تراعي الخصوصيات المحلية، وتضمن العدالة المجالية بين الجهات بما يضمن حكامه هذا الصندوق في تمويل المشاريع والبرامج التي من شأنها تعزيز نموذج تنموي جديد. فإنه من الواجب أن يراعي متطلبات الإصلاح الجهوي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2015، بعد المصادقة على القوانين التنظيمية المؤطرة للجماعة الترابية بشكل يراعي أيضا التقسيم الجديد للجهات.

إن الفريق الإستقلالي، وبناء على الملاحظات التي أثارها المجلس الأعلى للحسابات في التقرير الذي أعده بخصوص هذا الصندوق، أكد خلال توصياته وملاحظاته على أن عمل الصندوق يجب أن يخضع ل : معايير الشفافية والنزاهة؛ أن تخضع مختلف العمليات التي يقوم بها للمراقبة والتقييم والمساءلة؛ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القروي وضمان ظروف الاستدامة البيئية وتأمين الموروث الثقافي الطبيعي؛ ضرورة تناسق المشروع مع رهانات وحاجيات المجال القروي؛ بلورة مجموعة من المشاريع المبرمجة القادرة على الإستجابة لحاجيات الساكنة القروية ذات النفع العام؛ مراعاة معايير الاندماج والتكامل بين المشاريع وتوزيعها حسب الجهات بما يضمن تحقيق التوازن المجالي وتقليص الفوارق الإجتماعية.

أكدنا كذلك في الفريق الإستقلالي، أن تنفيذ برنامج التنمية القروي والمناطق الجبلية يقتضي اعتماد سياسة محكمة تنطلق أساسا من التدابير التالية:

في التنفيذ، وما يشكله ذلك من انعكاسات اقتصادية وإجتماعية سلبية على الساكنة، خاصة عندما أكد على أن التأخر في تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الصندوق، سيما تلك المتعلقة ببرنامج التأهيل الترابي يعزى أساسا إلى عدم احترام الالتزامات التعاقدية، عدم توفر الوعاء العقاري، عدم إنجاز الدراسات داخل الآجال المحددة.

**السيد الرئيس،**

في ظل هذه الوضعية التي تعيشها ساكنة المناطق القروية والجبلية، بأبعادها القانونية والاقتصادية والتنموية ارتأى الفريق الإستقلالي، تقديم مقترح قانون يقضي بإحداث وكالة التنمية القروية والمناطق الحدودية، تناط بها مهمة تحسين أوضاع سكان العالم القروي والمناطق الجبلية والحدودية، والتخفيف من معاناتهم وتأهيل البنية التحتية والخدمات الإجتماعية الأساسية سواء في مجال التعليم والصحة والماء والكهرباء والسكن، والمشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي تصنعها الحكومة في مجال التنمية القطاعية والمجالية.

يأتي هذا المقترح الذي تقدم به الفريق الإستقلالي، من أجل تقديم بديل لصندوق التنمية القروية والجبلية الجاري به العمل بعدما تم إلحاق مجال التنمية القروية بوزارة الفلاحة ابتداء من التسعينات، ثم تم توزيع هذا المجال إلى الاعتمادات المخصصة لصندوق التنمية القروية بين وزارة الفلاحة بنسبة 60 %، وكتابة الدولة آنذاك المكلفة بالتنمية المجالية بنسبة 40% ومن أجل أجرأة هذا الصندوق، وتفعيل السياسة الحكومية الرامية إلى تحقيق التنمية القروية، تم اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية القروية في إطار رؤية 2020. ولكن هذه الاستراتيجية بقيت حبرا على ورق في غياب إرادة سياسية حقيقية لتفعيلها، خاصة بعدما أثرت مسألة الاختصاص من جديد على الجهة الأمرة بالصرف بالنسبة لهاد



- العمل على توسيع مجال تدخل الصندوق لتشمل بالأساس برامج التهيئة الهيدرولوجية والاستثمار الفلاحي بالمناطق البوروية، والبرنامج الغابوي وبرامج خاصة بتحسين المراعي؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة في التنمية القروية؛
- العمل على تثمين المؤهلات الطبيعية والقدرات البشرية للمساهمة في ضمان نجاعة تدخل هذا الصندوق؛ التعاون مع المجتمع المدني بنهج المقاربة التشاركية بما يعزز التدبير الجيد للتنمية القروية؛
- العمل على إدماج تدخلات مختلف الشركاء وإعمال المقاربة الشمولية للتنمية القروية.

#### السيد الرئيس،

نؤكد في الفريق الإستقلالي على ضرورة القيام بتقييم حقيقي لعمل هذا الصندوق ومجالات تدخلاته، من أجل تقييم الاختلالات وإصلاح الأعطاب، بما يروم التدبير الجيد لاعتمادات الصندوق في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة مع العمل على تثمين المؤهلات الطبيعية وتعزيز القدرات البشرية للمساهمة في ضمان نجاعة تدخلاته في إطار ترسيخ المقاربة التشاركية المبنية على التعاون بين هيئات المجتمع المدني بما يروم تحسين التدبير الجيد للتنمية القروية، والعمل على إدماج التدخلات وإعمال المقاربة الشمولية في مجال التنمية القروية. شكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، بإسم الفريق الحركي الكلمة للسيدة النائبة حكيمة بلقساوي.

- أولا الحرص على الرقي بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى آلية للتمويل؛
- تنفيذ برامج ومخططات التنمية القروية المندجة المعتمدة من طرف الحكومة بما فيها برامج تقليص الفوارق الترابية والإجتماعية لهذه المناطق؛
- الاعتماد على مقاربة شمولية وترابية تستحضر خصوصيات المجالات الترابية؛
- تنوع الإقتصاد القروي والنهوض بمستوى عيش الساكنة؛
- النهوض بالمؤهلات الإقتصادية والثقافية والبيئية بالمناطق المستهدفة؛
- تشجيع الإستثمار في العالم القروي؛
- تفعيل الشراكات بين المستثمرين وجعل الإقتصاد الإجتماعي التضامني دعامة أساسية لتنمية المناطق القروية والجبلية؛
- وضع برنامج استعجالي لوزارة الفلاحة والقطاعات الحكومية المعنية بهاد الصندوق بما يضمن تحسين جاذبية المجالات القروية؛
- تحديد شروط ومعايير الانتقاء بما يضمن تناسق المشروع مع رهانات وحاجيات المجال القروي، وقدرة المشاريع المبرمجة على الإستجابة لحاجيات الساكنة ذات النفع العام؛
- العمل على إرساء قاعدة للمعطيات من خلال إنشاء بنك مشاريع لتحديد معايير التمويل؛
- وضع مؤشرات الأداء وتأهيل النظم المعلوماتية بما يعطي نفسا جديدا لحكامه الصندوق؛
- يجب كذلك أن تكون تدخلات الصندوق وفق معايير الحاجة الملحة في التنمية بما يفضي إلى تقليص الفوارق الإجتماعية والتفاوتات المجالية؛





القروي والمناطق الجبلية يتوفران على مؤهلات طبيعية لا تعد ولا تحصى، ولكن يجب استغلالها على الوجه الأصح للحفاظ على منظومته البيئية. وإنما لنؤكد على تأهيل المجالين لجعله قابلاً لاستقطاب الإستثمارات الإيكو-سياحية، والصناعية التحويلية، والفلاحية من تجهيزات أساسية طرقية وشبكة الكهرباء والماء وتطهير السائل وتحفيز المستثمرين بتوفير العقار.

ولا يفوتني أن أذكر بضرورة تأهيل العنصر البشري، والذي يشكل محورا أساسيا في المنظومة الإصلاحية، ولا بد من اعتماد مقارنة جديدة لإعداد التراب والتعمير تراعى فيها خصوصية كل مجال، ولا بد من انخراط وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير ومواكبتها لكل المشاريع، وذلك بإخراج التصاميم الجهوية إلى حيز الوجود بهدف الوصول في أقرب الآجال إلى أفضل توزيع ممكن للأنشطة والموارد والتنظيم العقلاني للمجالات على المستوى القروي والجبلي.

فشيء إيجابي ميلاد صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، الذي جاء من أجل تدارك التأخر الحاصل يخص التجهيزات الأساسية والاجتماعية، وظروف العيش، وكذا تنويع مصادر العيش. وأيضا شيء إيجابي أن هناك لجن إقليمية وجهوية تسهر على انتقاء المشاريع يترأسها السيد العامل أو السيد الوالي، بحيث أن الحاجيات، وسبل التنمية تختلف من إقليم إلى آخر، ومن هذا المنبر أتوجه بالشكر إلى السادة العمال والولاة، الذين يسهرون على تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية في شتى أقاليم وجهات المملكة.

ومسألة مهمة ويجب الإشارة إليها، وهي ضرورة إشراك رؤساء الجماعات الترابية في انتقاء المشاريع لما لهم من صفة التدبير المحلي والاطلاع على الحاجيات الضرورية للسكان، وتقديم المساعدة للجماعات من أجل إنجاز برامج عمل ذات مستوى يليق بتطلعات البرامج. لا يفوتني أن أشير إلى ضرورة إدراج إنجاز

النائبة السيدة حكيمه بلقساوي:

شكرا السيد الرئيس،  
السيد الوزير،  
السيد كاتب الدولة، السيد الوزير،  
السادة والسيدات البرلمانيون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الحركي للإدلاء بوجهة نظرنا بخصوص تقرير لجنة مراقبة المالية العامة، حول تقرير تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. وفي البداية لا بد من التنويه بجو النقاش التفاعلي العالي الذي ساد في هذه اللجنة، والذي قارب ملفا يعتبر من الأهمية بمكان لأنه يرتبط بمجال ترابي واسع الأرجاء.

فالموضوع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، يهم نصف سكان المغرب، بمعنى أنه إذا كان نصف الساكنة يعاني فلا بد أنه سيؤثر سلبا على النصف الآخر وإن كان هذا النصف سليما ومعافيا. فالهجرة القروية ظاهرة سببها غياب كل مؤهلات العيش بالقروية والمناطق الجبلية، من شغل وخدمات إجتماعية وتجهيزات أساسية، وتوفير مؤهلات العيش بالمجال القروي والمناطق الجبلية كلفته أقل بكثير مما أنفق على مر السنين من محاربة دور الصفيح، وإعادة إيواء ساكنته، وما نشاهده اليوم من هدر مدرسي وانحطاط أخلاق وانحرافات ومن إدمان ومن صحة مهترئة لنتيجة تراكمات لسنوات عدة من الإقصاء والتهميش، فملايير الدراهم أنفقتها الدولة من أجل محاربة دور الصفيح والنتائج لا زالت سلبية.

لقد جاء الوقت السيد الوزير، لتغيير السياسات تجاه العالم القروي والمناطق الجبلية، حتى نمكن ساكنة هاذين المجالين من الاستقرار بتوفير مستلزمات الاستقرار؛ من مدرسة، ومستشفى، وماء وكهرباء وتطهير السائل، وطرقات ومنجزات رياضية وتنقيفية، والعمل على تثمين ثرواته المادية واللامادية. فالعالم



السيد الرئيس المحترم،

من المؤكد بأن هذا المشروع الكبير بخمسين مليار درهم، سيأتي أكله في السنوات المقبلة وسيجيب عن رهانات التنمية وردم التفاوتات بين المجالين الحضري والقروي والجبلي، وخلق مراكز قروية صاعدة وبناء برنامج تنموي أفقي مندمج. وكل الأمل ان تنصهر الجهود من أجل إنجاح هذا المشروع وتجاوز العراقيل السابقة التي جاءت في ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وملاحظات اللجنة. وفي هذا الخصوص نحن لا نريد أن نرجع إلى ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، نحن نتمنى التوفيق وذلك بهدف تحقيق حلم العدالة والإنصاف والتوازن بين كل أرجاء الوطن، وجبر ضرر العالم القروي والجبلي ليصبح الترافع بفك العزلة عنه مجرد ذكريات من الماضي، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، بإسم الفريق الإشتراكي الكلمة للسيدة النائبة فتيحة سداس.

النائبة السيدة فتيحة سداس:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أن صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، حساب خصوصي أحدث بموجب قانون المالية لسنة 1994، في فصله 44، كما تم تعديله وتتميمه بقوانين المالية لسنة 2000-2012-2013 و 2016. بهدف أساسي، والمتمثل في الحد من الاختلالات القطاعية والمتفاوتات المرتبطة بالتجهيزات والبنيات التحتية داخل المجال القروي من خلال برامج مندمجة يسهر الصندوق على تمويلها وتنفيذها، كما

دراسات على حساب الصندوق للجماعات المحلية، وإنما لنأمل أن يتم إطلاق هذا الصندوق في صورته المتطورة، اعتمادا وحكامة بشكل يسر إنجاز المشاريع وفق المتطلبات وبدون عراقيل.

السيد وزير الفلاحة أكد أن تنفيذ المشاريع سيتم على صعيد الجهة في إطار اتفاق حسب القدرات، وسيوكل التنسيق ميدانيا للجنة جهوية يرأسها السيد الوالي، وهذا التدبير لا يمكن أن يختلف معه شريطة تسطير المقاييس والمعايير والأولويات وشروط تأهيل المناطق ذات الخصائص ولم لا التشارك مع الجماعات والمؤسسات المنتخبة والمجتمع المدني. كما نود التأكيد على أن إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري أصبح الآن ضرورة ملحة، لا بالنسبة للجهات أو الجماعات أو مثل هذه الصناديق فهناك العديد من المؤشرات التي تسير في توجيه اللاتمركز من خلال التصورات، وكذلك من خلال القوانين، وضمنها القانون التنظيمي لقانون المالية، وبالتالي لا بد من توطيد هذا التوجه من خلال الصندوق وجعل القرار في يد مستعمليه حتى نتوفق في التوصل إلى ديمقراطية وتشاركية واندماجية.

وفي هذا الصدد، فإننا في الفريق الحركي نطالب بضرورة أخذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وكذا التوصيات التي بهذا التقرير بعين الاعتبار من أجل تفادي العراقيل والمطبات التي كانت حائلا حقيقيا دون تحقيق الأهداف المتوخاة، ولا حاجة للتذكير بأن الخصائص في العالم القروي يعتبر بدرجات مختلفة ومتباينة. فالنهوض بالمجال القروي هو استثمار ربحه يعود للبلاد بصفة عامة وعلى ساكنة المجالين بصفة خاصة، وبالتالي فلا بد في نظرنا من تحديد الأولويات في الاستهداف وإخراج مشاريع التصاميم كما ذكرت.



أولاً- لقد لاحظنا من قراءة مختلف التقارير ووثائق والاستماع لكل المداخلات، طغيان خطاب الإكراهات. وإذا كنا نتفهم جيدا ثقل هذا العنصر، فإننا بالمقابل نرى أن جزءا واسعا منه يمكن تجاوزه سواء على مستوى الجوانب المرتبطة بالحكومة في شقها المتعلق بالتنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التنمية القروية والجبليّة أو على مستوى التخطيط الاستراتيجي المتميز بغياب الخطة الموحدة وعدم فعالية آلية التوجيه والتنسيق والإطار المؤسساتي الدائم التحولات. وإذا كان المجلس الأعلى للحسابات، قد حصر بعضا منها في نقطتين أساسيتين هما تعدد المتدخلين، وغياب الرؤية الشمولية والتقييم البعدي للمشاريع المنجزة ودراسة الوقع؛

فإننا نعتبر أن الإكراه الثاني، يمس جوهر التنمية القروية والجبليّة التي لا يمكن قبول تسييرها بطريقة قطاعية تجزئية، وبصفة عامة يمكن أن نقول عنها ارتجالية. كما أننا نعتبر أن السهر على تدبير موارد الصندوق من قبل عدة متدخلين، يفرض التفكير بجدية في إيجاد صيغة أخرى، رغم أننا واعون جدا أن المستجدات التي عرفها القطاع بعد المرحلة التي شملها تقرير المجلس الأعلى للحسابات 2005-2015، تبشر بمنهجية جديدة، وربما ستكون لنا فرصة مناقشتها لاحقا.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن مسألة الإكراهات همت أيضا قطاع التنمية المحلية، بل يشكل أكثر عمقا خاصة عند الحديث عن اختلاف طبيعة وخصوصية الشركاء وتعدد مقاربتهم التنموية. فهذا الخطاب يجرنا إلى تساؤل مركزي؛ هل كنا أمام حكومة منسجمة، تعمل وفق برنامج مندمج؟ أم كنا أمام قطاعات وزارية منفصلة عن بعضها البعض؟

ثانياً-إننا نستغرب مما خلص إليه تقرير المجلس الأعلى للحسابات، بخصوص تدبير موارد واستعمال الصندوق حيث

أدخل ضمن اختصاصاته كذلك سنة 2013 مهمة التكفل بالبرامج المندمجة لتنمية المناطق الجبلية.

نحن في الفريق الإشتراكي، نضع في صلب اهتمامنا اهتماماتنا الحزبية، التنمية القروية والمناطق الجبلية، وقد قمنا بمساهمة في ابتداء طرق ومناهج جديدة للتعامل مع التنمية القروية منذ حكومة التناوب التوافقي والتي تحمل فيها مسؤولية تدبير القطاع؛ قطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث بلورنا آنذاك برنامجا بعيد المدى تحت اسم "رؤية 2020". والذي كان من مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للفلاحة المنعقدة في يوليوز من سنة 2000 بمقاربة تتماشى وتوجهات الحوار الوطني لإعداد التراب الوطني، والذي احتلت فيه التنمية القروية والمناطق الجبلية مكانة رئيسية، حيث حددنا الهدف المركزي في الرفع من أداء القطاع الفلاحي وتنويع مصادر الدخل لدى القرويين والجبليين، وذلك بتفعيل توجهات واختيارات استراتيجية 2020 للتنمية القروية.

لذلك، فإننا نعتبر اليوم المناقشة الحالية المرتبطة بتقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، فرصة لمناقشة أحد مصادر تمويل التنمية القروية والجبليّة. والتي استدعت تضافر الجهود المؤسساتية للوصول لهذه المرحلة، فالأمر يتعلق بمسلسل ساهم فيه المجلس الأعلى للحسابات، والمسؤولين عن تدبير القطاعات الوزارية المعنية، ولجنة مراقبة المالية العامة. وبالموازاة، فإن الفريق الإشتراكي يعتبر أن مناقشة التقارير التي تحمل الأرقام والإحصائيات والجدول، لا يمكن أن تحجب عنا مقاربتنا المتمثلة في البحث أساسا عن النجاعة من جهة، والإنصاف الإجتماعي والمجالي من جهة أخرى.

أيها السيدات والسادة،

إن موقف الفريق الإشتراكي يستند في مجمله على الملاحظات والاستنتاجات التالية:



تراعي هذا الجانب من خلال الانتقال من منهجية الشراكة بين الجماعات الترابية والشركاء الذين يمثلون الدولة والمجتمع المدني، إلى منهجية تحويل الهيئات المنتخبة إلى فاعلين رئيسيين في العملية التنموية؛

**سادسا-** التأكيد على مختلف التوصيات المرتبطة بالتقرير سواء تلك الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات نفسه، أو تلك التي تمت بلورتها من خلال المناقشة التفصيلية أمام اللجنة مع الإشادة بالالتزامات الحكومية المعبر عنها وفي تفعيلها وفق جدولة زمنية.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد النائب سعيد النميلي بإسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية.

#### النائب السيد سعيد النميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية في حدود الحيز الزمني المخصص لها، من أجل إبداء وجهة نظرنا وفي موضوع تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وذلك من خلال تقرير لجنة مراقبة المالية العامة الذي تم إنجازه على ضوء تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بهذا الصندوق، علما أن المجموعة النيابية سبق لها وأن تقدمت في توصياتها للجنة مراقبة المالية العامة حول تدبير هذا الصندوق.

نسجل خلال فترة موضوع التقرير، إشكالياتي انخفاض نسبة استعمالات موارد الصندوق والارتفاع المستمر للاعتمادات الغير المبرجة؛

**ثالثا -** إن الوضع الذي يدعو للتساؤل، يتمثل في أن ما ذكرناه أعلاه أثر بشكل واضح على عمليات تنفيذ المشاريع نفسها، فعلى مستوى مشاريع فك العزلة وتنمية المجال القروي، وبعض المشاريع المدججة في إطار حساب تحدي الألفية، سجل المجلس الأعلى للحسابات، أن عمليات التنفيذ شابتها نقائص أساسية، وعلى رأسها عدم اعتماد معايير موحدة ومحددة مسبقا من أجل انتقاء المشاريع وترتيبها حسب الأولويات، مما يجعلنا نؤكد مرة أخرى أن جوهر الإشكاليات يرتبط أساسا بالحكامة سواء القبلية أو البعدية، واعتماد المقاربة التشاركية التي تتماشى مع حاجيات الفئات المستهدفة لضمان مشاركتها الكاملة؛

**رابعا-** لقد سبق للفريق الإشتراكي خلال المناقشات أمام اللجنة، أن أثار موضوع ضرورة عمل الحكومة كهيئة موحدة على تحديد الأولويات، لأن هناك فعلا هشاشة مستفحلة وفقر مدقع. لكن المعالجة ينبغي أن تكون حسب حدة هذه الظاهرة باعتبار أن الفقر الكامل مثلا يحتاج إلى العمل على إيجاد الحلول الفورية من جهة، ومن جهة أخرى فإن وقوفنا على المظاهر السلبية لا يعني إلا تطلعنا نحو الأفضل، لأننا في آخر المطاف نشكل حاليا أغلبية حكومية يجمعها هاجس نجاح عمل الحكومة الحالية، لأنه سيسهل علينا حتما عملية الدفاع عنها أمام الرأي العام الوطني؛

**خامسا-** إن دور مختلف المتدخلين ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار دور الهيئات المنتخبة سواء تعلق الأمر بالجماعات الترابية أو تعلق الأمر بالغرف المهنية وخاصة منها الغرف الفلاحية، لأن المنتخب يكون في مواجهة مباشرة مع المواطنين والمواطنات وبالتالي فهو أقرب إلى واقعهم. لذا فإن الاستراتيجية المستقبلية ينبغي أن



لقد تم إحداث هذا الصندوق في سنة 1994 وإلى حدود سنة 2008 لم تكن تتعدى مخصصاته من 300 إلى 350 مليون درهم، وبالتالي كان من الصعب تجاوز التفاوتات الكبيرة والفجوة بين المجالين الحضري والقروي وتجاوز حجم الخصاص المهول أحيانا وغير المقبول ببلادنا، وهذا يجعلنا نتساءل، هل فعلا هذا الصندوق يتوفر على الإمكانيات اللازمة للعب دوره كرافعة ودعامة لتمويل المشاريع التي ستنهض بالعالم القروي؟

إننا في المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية نعتبر أن الجزء الآخر من الاختلالات التي يعاني منها صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية هي تلك المرتبطة بالإطار المؤسسي، الذي ينظم هذا الصندوق، فهو إطار متحوّل عرف عدة التحولات لم تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة، وإن الإجابة عن هذا الإشكال هي مفتاح لتجاوز الخلل والإجابة عن المعوقات.

سيدي الرئيس،

إن استحضار المقاربة التشاركية في اختيار المشاريع الممولة من قبل صندوق ضرورية تتعلق بمدى جاهزية وتدخل الفاعل المحلي على مستوى الجماعات الترابية والمجتمع المدني، لأن التنمية تأتي من هذه الحلقة الأولى.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم،

نحن في حاجة اليوم في المغرب أكثر من الماضي إلى مجلس نواب قوي وشجاع يقوم بدوره بجدية وبكل استقلالية، هاذي قناعة عندي باغي نقاسمها معكم، فيما يخص مضمون هذا التقرير ما عنديش الكثير ما نضيف على ما جاء في مداخلات

وأود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى القطاعات الوزارية المعنية بهذا التقييم على تجاوزها مع اللجنة وفي آجال معقولة، وتقديمها لكل العناصر والمعطيات المفيدة في هذا الموضوع، علاوة على التعبير عن استعدادها الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات المدرجة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات والتجاوب معها بشكل فعلي وهذا هو المهم، وسيساعدنا ككنايات وكنواب في التتبع والمراقبة.

وتعتبر مجموعتنا النيابية أن لجنتنا الموقرة كانت ذكية في الطلب، إذ في سنة 2015 طلبت من المجلس الأعلى للحسابات أن يقدم تقريرا حول تدبير هذا الصندوق، وأيضا كانت موفقة لأنه من بين التقارير المهمة التي وردت على اللجنة وفيه استجابة وراهنية للمطلب الشعبي للمواطنين والمواطنات، حول العدالة المجالية التي هي المدخل الأساسي للعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وخيرات البلاد، كما تتجلى أهمية اختيار هذا الموضوع بالوقوف على تقييم السياسات العمومية الموجهة للعالم القروي وللمناطق الجبلية والنائية والأكثر عزلة وضررا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

لقد وضع رهانات كبرى على صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية في فك العزلة عن العالم القروي وجعله ضمن أجندات الحكومة المتعاقبة، لكننا نسجل مفارقة كبيرة في هذا الإطار، إذ في الوقت الذي يراهن الجميع على النهوض بأوضاع العالم القروي من حيث البنيات التحتية والمرافق العمومية الضرورية، فإن الإمكانيات المادية المرصودة لهذا الصندوق تبقى جد ضعيفة ومحدودة وغير متلائمة تماما مع الطموحات الكبيرة والمعبر عنها في المخططات والبرامج الحكومية.



أتشرف بالحضور معكم اليوم في هذه الجلسة لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية في تمرين سياسي يجسد المكتسبات المؤسساتية لبلادنا، حيث تتضافر جهود المؤسسات الدستورية من أجل تحسين عمل السياسات العمومية وتقويمها.

كما لا يفوتني أن أنوه بعمل أعضاء لجنة المراقبة المالية العمومية وأشكر كذلك السيد الرئيس على العمل الجبار اللي قام به هو واللجنة ديالو وعلى روحهم الإيجابية وعلى تفاعلهم المسؤول خلال مختلف مراحل النقاش اللي كان بيناتنا.

### السيدات والسادة الكرام،

إن إحداث صندوق التنمية القروية بموجب قانون المالية لسنة 1994 جاء استجابة لحاجيات تنمية ملحة داخل العالم القروي، عاش ظرفية خاصة بفعل توالي سنوات الجفاف. فكان من الضروري استباق ما يمكن أن يترتب عنه ذلك من مشاكل، من خلال تسطير أهداف إستراتيجية عامة، تتوخى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية وتنويع أنشطة الإقتصاد القروي والمساهمة في ترسيخ الحكامة الترابية بماد المناطق، ليكون بذلك هذا الصندوق إطار تنفيذيا للسياسات العمومية التي تستهدف تحسين أوضاع ساكنة العالم القروي.

وبالموازاة مع ذلك، واستكمالا لهاد الأهداف، ووعيا منها بهذه الإشكالات والإكراهات، نهجت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية منذ 2008 برنامج إصلاحات مؤسساتية اقتصادية وإجتماعية، من خلال مخطط المغرب الأخضر كرافعة أساسية لتحسين المؤشرات السوسيو الاقتصادية بالقطاع الفلاحي ومن خلاله بالعالم القروي إضافة إلى الجهود المبذولة عبر البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية وإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان.

بعض النواب وما جاء في التقرير وتقرير المجلي الأعلى للحسابات، المجلس الأعلى للحسابات الذي يلعب دور مهم أظن في المرحلة الحالية، ولكن الإشكال ماشي اليوم في الخلاصات ولا استنتاجات، المشكل في تفعيل التوصيات ديال التقارير هادي من جهة والدخول وإعادة النظر في آخر المطاف إعادة النظر في ترتيب الأولويات في بلادنا وتوزيع الثروات، وبشكل آخر والدخول في بناء تعاقد اجتماعي مغربي، قلتها مرارا في تحت هاد القبة.

على الجانب اللي كيتعلق بالشكل وباش نكونوا إيجابيين وقلتها مرارا وقلتها داخل اللجنة أنا أعتبر بأن هاد اللجنة ورئيسها هنا معنا يمكن أهم لجنة عندنا في مجلس النواب اليوم، أهم لجنة وفهاد المرحلة مهمة، أكيد بأن مازال خصها بعض الآليات اللي خصصها تطور فيها منها واحد الجانب يمكن كيبان تقني أظن هو ماشي تقني، نخرجوا من النمط القديم ديال مداخلة كل نائب كل نائب مداخلة ومداخلة الوزير ولا رئيس المجلس، ندخلوا في واحد الشكل مثلا ديال الولايات المتحدة ديال مقابلة، مقابلة بين الوزير والنواب وهاد الشي كلو من أجل تطور بلادنا الهدف، ولكن كنشكركم على التقرير وكنشكر هاد اللجنة لجنة مراقبة المالية، وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، ولذلك سننهي الجلسة الثانية إن شاء الله بنفس الانضباط، الكلمة للسادة الوزراء، السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لكم الكلمة.

### السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



الفلاحة، و l'urbanisme غادي ياخذ 40% وغادي تشتغلوا فهاد السنوات كل واحد غادي يشتغل على اسمو ما كاينش واحد الإتجاه ديال اللي فيه التنسيق والتوجيه.

إن هذه الوضعية اللي شار ليها المجلس الأعلى للحسابات كتوجد التفسيرات ديالها في مجموعة من الأعراض البنيوية لتدبير الصندوق خلال هاذ الفترة، وغادي نتوقف على 2 ديال المؤشرين 2 أولا: غياب المتابعة التدبيرية التي يتجلى من خلال الفرق الواضح بين الاعتمادات المخصصة للصندوق والاعتمادات المعبأة فعليا، والتي لم ترقى لما هو مطلوب لإنجاز المشاريع، حيث مثلا خلال الفترة بين 2008 و 2016 لم تتجاوز الموارد الحقيقي المعبأة 6.4 مليار درهم عوض 8.3 مليار درهم كميزانية متوقعة، يعني أنه كيتعطاو في la loi de finances بأن كاين 8 ديال مليار فهاد la période كلها ولكن اللي كتوصل على حسب الإمكانيات اللي يمكن سميتو هي يعني 6.4 مليار درهم.

**ثانيا:** غياب الرؤية الموحدة والتنسيق من خلال تباين الفعالية في إنجاز المشاريع والإلتزام بالنفقات، حيث 60% المخصصة لمشاريع قطاع ديال الفلاحة والتنمية القروية والباقي يشرف عليه وعلى إنجازها قطاع التعمير، وهنا على سبيل المثال وصلات يعني النسبة الإجمالية لإستعمال موارد الصندوق المخصصة لوزارة الفلاحة خلال سنة 2008-2014 ل 98%، هذا لأن وزارة الفلاحة كان عندها إستراتيجية واضحة للتدخل في العالم القروي، وبالتالي هاذ التقسيم لموارد الصندوق بعض المرات كتنقلو بأنه كان فيه تشتيت للجهود ولالإمكانيات المادية.

ولقد كانت الزيارات اللي قام بها السادة والسيدات قضاة المجلس الأعلى للحسابات إلى الأقاليم فرصة سانحة للوقوف على مجموعة من المشاريع الفلاحية الناجحة والنموذجية والممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وقد أثمرت هذه الجهود المبذولة في إطار المخطط بالرفع بشكل إيجابي من المؤشرات الإقتصادية للقطاع الفلاحي، سواء من خلال تحقيق الناتج الداخلي الخام الفلاحي المعدل لنسبة نمو سنويا تقدر ب 7% على مدى 10 سنوات أو بالرفع من دخل الفلاحين، إضافة إلى إحداث أزيد من 250.000 منصب شغل جديد.

وبصيغة أخرى فإن مجهودات مخطط المغرب الأخضر، سواء من خلال الدعامة الأولى اللي كتهدف إلى الرفع من الإنتاجية والتنافسية، أو الدعامة الثانية المؤسسة للفلاحة التضامنية والإجتماعية، قد سمحت بالرفع من المدخول الفردي القروي بنسبة تصل إلى 6.9% ك معدل سنوي منذ سنة 2007 مقارنة بنمو متوسط للمدخول الفردي الوطني، الذي يقدر ب 2.6%.

#### حضرات السيدات والسادة،

إذا كان التمتع في جل الملاحظات ديال تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول صندوق التنمية القروية المناطق الجبلية في الفترة ما بين 2004 و 2014، يتوافق وصيرورة الدينامية والإصلاحات المؤسساتية، التي باشرتها ونهجتها الوزارة منذ سنة 2008 بالنسبة للمجال القروي. إلا أنه للأسف، وضع الأصعب على مجموعة من النواقص والأعطاب قامت الوزارة في وقت سابق بتشخيصها، تم طريقة عمل الصندوق وحكامه تدبيره، خصوصا فيما يتعلق بغياب رؤية موحدة، وتشتت الجهود المبذولة، والنقص في التنسيق وتعدد المتدخلين. وهذه الفترة كانت المسؤولية ديال التنسيق من اختصاص مصالح رئاسة الحكومة، أو لا الوقت اللي كان نظام ديال الوزارة الأولى. والحقيقة أنه ما كانش واحد الخطة اللي هي موحدة بين مختلف القطاعات المعنية بمجال التنمية القروية والمناطق الجبلية، وما كانتش آليات اللي كتضمن التوجيه والتنسيق، فقط في 2 اجتماعات كنعقل معهم خدمت مع 2 الرؤساء ديال الحكومة، كان بأنه الله يخليك غتاخذ 60% وزارة



الشاملة لهذه المناطق، حتى تتمكن من توفير كافة مستلزمات الحياة وظروف العيش الكريم لأبنائها.

إن صندوق التنمية القروية هو بالأساس وعاء مالي مستدام ومناسب لاستيعاب المشاريع التنموية التي تستهدف العالم القروي، وقد راكم ما يكفي من المكتسبات، التي تجعل منه أداة فاعلة لتوجيه التنمية الاقتصادية الإجتماعية بالجماعات ذات الطابع القروي، وليس من المجدي اليوم، الخلط بين المهام المنوط به وأي صناديق أخرى للتنمية أو للخدمة الإجتماعية. فمفهوم التنمية القروية له خصوصية واقعية وأبعاد مجالية لا يمكن بتاتا ربطها بمفاهيم أخرى أكثر شمولية.

وإن هذه الاحترافية التي أصبحت تميز تدخلات صندوق التنمية، والتي جعلته اليوم الإطار التنفيذي لإنجاز برنامج تقليص التفاوتات الإجتماعية المجالية. فبالفعل، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، خصص الصندوق كل إعتماداته للفترة ما بين 2017 إلى 2023 لفائدة برنامج تقليص التفاوت المجالي والاجتماعي، وذلك بمساهمة تقدر ب 47% ضمن الغلاف المالي الإجمالي لهذا البرنامج، الذي يقدره ب 50 مليار درهم.

وقد تمت في هذا الإطار، بلورة مقارنة مجالية تشاركية تعاقدية، تستفيد منها جميع جهات المملكة التي تساهم بميزانياتها بما يقارب 40% في الغلاف الإجمالي للبرنامج إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وأغتنم هذه المناسبة لتوضيح بعض المغالطات التي صاحبت إطلاق هاد البرنامج، فكما وضحت سلفا إن غلاف 50 مليار ديار الدرهم، هو ميزانية إنجاز برنامج تقليص التفاوت الإجتماعي والمجالي، ماشي ديار le Fond de Développement Rural على مدى 7 سنوات، عبر مساهمة جميع الشركاء، ولم يكن أبدا غلافا مرصودا لصندوق التنمية القروية، كما أنها دور

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات كرست رؤية وزارة الفلاحة لمجال التنمية القروية، التي يتعاطاها هاد الشفي في 2012، اقتراح السياسة الحكومية في هذا الشأن والسهر على تنفيذها حيث تم إحداث اللجنة بين وزارية التي كيتأسسها رئيس الحكومة، اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي التي كيتأسسها وزير الفلاحة وكذلك اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تحت إشراف الولاية ورؤساء المجالس الجهوية.

إن لامركزية التدخلات سواء في مرحلتي ديار الإقتراح ديار المشاريع أو لآ الإنجاز دياها، شكلت نقطة فارقة في تحسين آليات تدبير الصندوق ورفع من فعالية التدخل عبر تقوية الإلتقائية والإندماج. كانت الملاحظات التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات دعوة صريحة لمواصلة الجهود المبذولة وتكريس أسس هيئات الحكامة المحدثة في هذا الشأن التي كستتوجب تضافر واندماج وتكامل جهود جميع المتدخلين. وهاذ المعطيات وهاذ الخلاصات كتأكد بصفة قطعية أن إسناد مسؤولية الأمر بالصرف إلى الوزارة المكلفة بالفلاحة والتنمية القروية بموجب قانون المالية لسنة 2016، خطوة ناجعة إتخذتها الحكومة السابقة بمصادقة من البرلمان، كان الهدف الوحيد منها هو تحسين فعالية الأداء وتوحيد الرؤى في ما يخص التدخلات والمشاريع الممولة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، التي يستهدف خدمة شريحة واسعة من أبناء هذا الوطن، هاذ الإجراء ما كانش من ورائه أي أهداف سياسية كان الهدف الوحيد هو تحقيق النجاعة في التدبير. وعلى وجه العموم فإذا كانت القرى المغربية كتعرف نمو اقتصاد ملحوظ بفضل التطور التي كيعرفوا القطاع الفلاحي، فهو ما ساهم في إبقاء الهجرة الداخلية نحو المدن في مستويات محدودة. فإننا اليوم أمام رهان تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية





اليوم هاد الصندوق عرف إصلاح حقيقي من ناحية التدبير المالي وتنسيق التدخلات الشيء اللي مكنوا باش يكون رافعة لهاد البرنامج الملكي، اللي كيهم 12 مليون ديال المواطن، 1253 جماعة قروية، 50 مليار اللي كنتكلموا عليها هي الغلاف المالي اللازم لإنجاز البرامج على 7 سنوات وماشي هي مخصصات يعني الصندوق اللي ما كيساهم إلا ب 47 % وحتى هاد النسبة ما هي إلا تجميع لمساهمة يعني مجموعة من القطاعات اللي هي الفلاحة والتعليم والصحة والتجهيز وغيرها، أما الميزانية ديال الصندوق ديال التنمية هي كيما كانت دائما، هاديك بقات مليار و500 مليون ديال الدرهم سنويا اللي كتمشي في développement rural compte هي باقية، وكل واحد كل الوزارة عندها المشاريع دياها اللي غادي تعمل في المناطق القروية، كتبها في développement rural compte وكتعاود تمشي باش تكون هداك البرنامج ديال الفوارق الإجتماعية.

إذن هاد الصندوق ما هو إلا وعاء مالي كيحقق اندماج التدخلات وكيتركلم بتجميع الموارد وإعادة تفويضها كاملة للجهات والأقاليم، لأن الجماعات والسلطات المحلية والإدارة الترابية هي المسؤول الأول على هاد البرامج سواء في مرحلة التخطيط أو في مرحلة التنفيذ، مرحلة الإنجاز. والسير الناجع لتنفيذ هاد البرامج إلا دليل على تفعيلنا الإستباقي ابتداء من سنة 2016 لعدد كبير من التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات وكذا توصيات أعضاء لجنة مراقبة المالية العمومية. فقد تم تحقيق عدد من الشروط المؤسساتية وارتفع مستوى التنسيق بين كافة المتدخلين وطنيا ومجاليا حيث تم إرساء آليات الحكامة والتدبير من أجل تعزيز قيادة وتنسيق هاد البرنامج.

وبلغة الأرقام، ففي أقل من سنة أي منذ انطلاق برنامج ديال التقليص الفوارق الإجتماعية والمالية عقدت اللجنة الوطنية

وزير الفلاحة كأمر بالصرف هو حث الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم وتجميعها، وإعادة تفويضها إلى الجهات وفق البرمجة التي اقترحت حل اللجان الجهوية، وصادقت عليها اللجنة الوطنية . Les programmes جاو من la base ، جاو من الأرض، terrain. من عند les communes ومع العمال ومع les autorités وجلسو وانفقو بيناتهم. طلعو البرامج للدولة وكان كذلك البرامج اللي هي sectoriels ، كايين وزارة الصحة وكان وزارة التعليم وكان الطرق وكان L'INDH. كل واحد عندو البرامج ديالو على الجهة. هادو كلهم غير قبل، كل واحد كيدير LA PROGRAMMATION باش كيمشيو الفلوس للمناطق directement. واحد كيصيفط هاد العام وواحد كيصيفط على 5 سنين، وهاديك المنطقة ما عمرها ما غادي يوصل لها le développement أو التنمية بواحد الطريقة مستدامة، اليوم كنعقولوا، الله يخليكم هاد المناطق أنتما فلوسكم غادي تقبطوهم غديرو البرامج ديالكم، غادي تسيطوهم le fond و le fond، و le fond automatiquement غادي يسيطوهم للمناطق الجهوية. والجهات هما اللي مكلفين بالتسريع وبالآداء وعندهم المسؤولية، وغادي يكون التقييم من طرف اللجنة الوطنية. هذا هو برنامج ديال la décentralisation باش الجهوية المتقدمة باش كل شيء يتعمل، يجي للجهة وكل شي يراجع كذلك للجهة ويكون التقييم كذلك ديال العمل ديالوا. 20 مليار ديال الدرهم هي مساهمة مباشر من الجهات في هذا البرنامج، لأن حتى هما الجهات عندهم programme دياهم والنموذج دياهم واللي ما كيدخلش في الصندوق ديال التنمية القروية كيعملوه ولكن كتكون واحد الرؤية واضحة ديال آش كيوقع في هاديك المنطقة باش هما كيعملوا برامج، الدولة كتعمل برامج، وكنحولوا باش تكون واحد الإلتقائية.



globals ما يمكنش تدير l'engagement بيه كيجيوك الفلوس في ديسمبر باش تخدم العام، يعني هاديك المرحلة بالضبط واحد العام كانوا جاو فيه الفلوس حتى لشهر ديار ديسمبر، راه ما كانش يمكن لنا، يعني، نشتغلو.

هذا مع العلم أنه لا يتم تمويل سوى المشاريع المسطرة في برنامج العمل السنوي، يعني، les programmes كايينين كيطلعوهم إيلا.. خص يكونوا les études، إيلا ما كانوش الدراسات راه ما يمكنش نصيفطو لهم التمويلات، ملى كيكونو الدراسات كنعطيوهم التمويلات وكنقولو لهم تكلفوا، شغلكم هداك، vous avez un objectif نحنا غادي نجيو من بعد غنتحاسبو معاكم وغادي نشوفو داك الشي واش وصل، واش ما وصلش. ولكن اللي ما عندوش الدراسات، راه ما يمكنش لنا نعطيوه، يعني، نعطيو الفلوس هكاك ويقاو في الجهات.

الآن بدينا فواحد الدينامية في 2017 ما بدات حتى لشهر أبريل ولا ماي وهذا، الحمد لله، داك الشي كلو مشى خدام، الآن في juin حنا خذينا الوقت أكثر، نتمنى على الله مع مرور السنوات أنه يكون تحسين يعني في الأداء ديار هاد le fond. اليوم بغينا نتجاوزو هاديك المرحلة ديار في الحقيقة كل قطاع خدام أنا قلتها قبلا، بأنه ما يمكنش نديرو السببطار في جهة والمدرسة في جهة، وبغينا نشتغلو كاملين والطريق في جهة. راه كايين هاد les cas اليوم في العالم القروي دبالنا، راه ما يمكنشاي، خصنا يعني يكون واحد التنسيق، واحد الإلتقائية وحتى المشاريع ملى يطلعو من المناطق ومن الجهات، إيلا غادي تدخل وغادي تدير l'intervention في واحد المنطقة اللي هي باينة، خص الأقل نعرفو علاش ديتي السببطار لهداك le cercle ؟ وعلاش ديتي l'école ؟ وعلاش الطريق ما درتيهاش لهم؟ خص يكون داك الشي متوازن، أو لا غادي تدي المدرسة للقيادة وغادي تدي السببطار، خص زعما غير يكونوا les critères اللي تكلمو

لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية اجتماعات العمل المسطرة مع كل اللجان الجهوية بما فيهم مجموعته 26 اجتماع، خصص لتدارس برنامج ديار العمل ديار سنة 2017 و2018 وصادقنا عليها، واللي هي همت تقريبا 2800 ديار العملية ديار المشروع، والميزانية اللي كانت ديار 2017 اللي من بعد ما اتفقنا مع région كل واحد جاب البرنامج ديالوا ووقعنا معاه وصيفطنا ليه التمويلات ديالوا، هي حوالي 8 مليار 340 مليون درهم، هادي لسنة 2017، منها 3 مليار و460 مليون درهم اللي هي ممولة من طرف الصندوق ديار التنمية القروية والمناطق الجبلية، تم التفويض ديالنا كلها للأمين بالصرف المساعدين، ولاية، عمال رؤساء المصالح اللامركزية للقطاعات الوزارية المعنية، بالطبع أنه غادي تلقاو 260 ديار الأمين بالصرف مساعدين، لأنه هذا راه حنا في الجهوية، ماشي واحد أنا راه ما كنسنيش يعني في هاد le fond لهذا الوزير راه ما كنسنيش ورقة وحدة، راه كيجيو الفلوس وكايين المديرين وكيسفطو les regions و les régions هما كيتكلفوا يعني بالمشاريع ديالهم، وهذا هو يعني الهدف اللي كل شي اليوم كيطلع له أنه تكون جهوية متقدمة ونفعلوها بالآليات ديالها إن شاء الله. وناهر المبلغ الإجمالي ديار 2018 حد تقريبا 7 مليار و200 مليون درهم، منها 3 مليار و400 مليون درهم ممولة عن طريق صندوق التنمية القروية، لحد الساعة فوضنا لهم مليار و660 مليون درهم، القائمين على إنجاز المشاريع ميدانيا، بما فيها 750 مليون درهم اللي هي في إطار يعني التأشير بوزارة المالية، أي ما يناهز 68% اليوم في شهر، يعني، دخلنا في juillet، ف68% مشات اليوم للجهات في إطار البرنامج ديار 2018. أنا كنعتقل بأنه هاديك la période اللي قال واحد السيد من المتدخلين قال راه وصلنا فيها 50% يعني من les taux d'engagement، بحيث حنا واصلين 93% يعني، في les engagements



الخدمة اللي درنا، حسبو علينا بأنه راه واحد l'usine تحلات، ايوافعلا خليناهم وطلعو وهبطو ما اتافقوش بيناتهم ومع الأسف، ما كاينش حل، آش عملنا درنا un appel d'offres، واعطيناه للقطاع الخاص وعاودت حل، هاد الشي ما تقالش اليوم، عاودت حل في 2017 وكيصدرو اليوم، ما كناش.. هادي بعد 3 سنين ولا هذا ما كنا كيصدرو لا دلاح ولا هندي، دابا داك الشي اللي كيصدرو ديال الدلاح واللي كيصدرو ديال الهندي، الحمد لله، أنه، يعني، فتح واحد الآفاق اللي هي كبيرة اللي هادو ماشي فلاحا، يعني، عاديين، راه مول الهندية راه عندو داك الشي في الأرض ديالو، راه كاين في "آيت باعمران" وكاين في واحد المناطق، وكاين الناس مساكن اللي مكرفسين ب la maladie ديال la cochnille اللي هي وزارة الفلاحة راه حاضرة واقفة عليها .

إذن أنا كيظهر لي بأنه، ثانيا أنه خصنا نعرفو بأنه من هنا للمستقبل، إن شاء الله، يعني، راه les fonds اللي كاينين راه ما عندناش فين نزيدو، ايلابغينا نزيدو مشاريع أخرى ديال التنمية القروية، راه خص يتزاد إمكانيات أخرى، ولكن داك الشي اللي كاين اليوم il est programmé حتى ل2023 باش يتستعمل في البرامج ديال الفوارق الاجتماعية، il est programmé، إذن حنا آلية كناخذو الفلوس كنعيفطوهم كنعبعو البرامج، كنعشوفو التقييم ديالهم، كنعشوفو الالتفائية واش كاينة، وكنبعو la gouvernance ديالهم باش يزيدو للأمام. ايلاهو الصندوق خصو إمكانيات، وخصو إمكانيات والعالم القروي خصو إمكانيات، وأنا كيظهر لي بأنه، الحمد لله، أنه هاد débat كلو يعني سليم، وأنه الأغلبية ديال الإقتراحات اللي جات بهم اللجنة قبلتهم، لأنه كانوا موضوعيين، وكانوا في نطاق، وحنما بغينا إلا نحسنو الحكامة، وأنا راه ما عنديش 50 مليار، 50 مليار في الصندوق ديالها عند ماليها، اللي بغى يكذب واللي

عليهم، يعني، جميع الفرق مشكورين، أنهم شيء جد مهم بالنسبة للبرامج اللي غادي تكون سميتو .

حنا أولا بغيت كذلك نقول بأنه تكلمو جا التقرير بواحد العدد ديال سميتو، تكلمتو على القضية ديال سيدي إفني وبعض الإخوان جابوها في الكلام اليوم ديال اليوم، بصراحة سيدي إفني واحد الجبل فوق كلو 100 كيلومتر ديال piste، كانت 40% ديال الإنتاج كتبقى غير ديال الهندية كتبقى كتخماج في.. درنا 10 كيلومتر، نقترح عليكم تجيو ملى غادي ييدا اللي بغا يجي شوف سيدي إفني فهاديك المنطقة، ويشوف الحركة اللي فيها، ويشوف الكاميووات اللي ولاو كيدخلو في هادوك les pistes، وكيفاش هاديك 40% اللي ولاو كتلاح ولاو كتدخل منتوج، وسقسيو الناس اللي كيخدمو شحال كيوجب لهم دابا الآن الهكتار اللي كيدخل ليهم في الجيب هادوك الفلاحا اللي هما عندهم هادوك الأراضي، وكيفاش الأمور تحركات. لأن هذا راه مشروع متكامل، ما نشوفوش غير l'usine، شوف بعدا les pistes بأنها تحلات وطلعات la production مزيان. أرى نشوفو l'usine، درنا les coopératives ياك، كاين هنا الأخصائي في البرلمان ديال الاقتصاد الاجتماعي لأنه هو الحل، هاد الاقتصاد الاجتماعي جمعنا les coopératives، قلنا أجبو نتكلمو، مزيان درنا (l'IGE les groupements d'intérêts économiques) جمعوهم، كوناهم، عطيناهم بنينا لهم l'usine ديال هاد المنطقة وهاد les coopératives c'est du producteurs يعني en amant فهاد الجبال اللي كاينين. قلنا لهم هاكو السوارت يا الله أسيدي بسم الله عطيناهم الضو، اعطيناهم كل شي. ولكن مع الأسف ما توفقوش، مانجحوش بيناتهم، ما خدموش بيناتهم، ماتحسبوش علينا نهار اللي وقفات وتسدت، حسبو علينا آش درنا en amant، حسبو علينا



الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة من جهة ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات من جهة ثانية.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أثنى المنهجية التي يعتمدها المجلس الأعلى للحسابات والتي تروم مواكبة المؤسسات والهيئات العمومية في التنزيل السليم والناجع للسياسات والبرامج القطاعية والإسهام الفعال في تقويمها عند الاقتضاء، كما نثمن في ذات السياق العمل الجبار الذي قامت به لجنة مراقبة المالية العامة طيلة إنجاز هذه المهمة المتعلقة بتقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وقبل التطرق لما جاء به التقرير من توصيات، اسمحوا لي أن أذكركم باقتضاب بحصيلة تدخل الوزارة بهذا الخصوص، وعيا منها بأهمية التنمية الترابية فقد أولت الوزارة أهمية متميزة لدعم التنمية القروية، واعتبارها إحدى أهم المكونات الأساسية لاستراتيجية تدخلها، كما أن مقاربتها في هذا الميدان قامت على أساس التراكم الكبير لإعداد التراب الوطني الذي دعا إلى ضرورة الإهتمام بأوضاع العالم القروي وتجاوز الإكراهات التي يعرفها مع الأخذ بعين الإعتبار أبعاد التنمية الترابية المستدامة.

وعليه تبنت الوزارة إستراتيجية تقوم على أساس منهجية تشاركية مبنية على مقاربة مجالية قوامها الإلتقائية والتعاقد وتحقيق الاندماجية، كما تعزز وتكرس مرامي سياسة إعداد التراب الهادفة إلى تقوية تنافسية وجاذبية المجالات مع العمل على موائمة السياسات القطاعية ذات التأثير الترابي حسب الأولويات والحاجيات المجالية.

#### حضرات السيدات والسادة،

يمكن اليوم تلخيص تدخل الوزارة في تمويل وإنجاز 151 برنامجا، تضم 795 مشروعا تنمويا بكلفة إجمالية بلغت 3.16 مليار درهم، يساهم فيها صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

بغى يدیر spécialiste de fake news زعما بصحتهم. ولكن اللي كيهمننا لأنه ما خصهمش، حتى واحد ما خصو يجيد علينا le caplain، هو هداك المواطن اللي في العالم القروي هو اللي خصنا نتمو به، خصنا هو اللي خصنا نجيبو له الحكامة، هو اللي خصنا نعطيه إمكانيات أكثر، وحنا دائما كنشتغلو بشكل جد إيجابي مع الفرق البرلمانية، مع les commissions وكنسمعو، حنا كنسمعو، أنا ما كنفهموش كل شي، كنسمعو أش كتقولو وكنفهمو وكنحاولو نقدمو ما يمكن لأن انتم قراب للمواطنين، كنحاولو نقدمو ما يمكن أن نعطييه باش يكون، يعني، المرودية في القطاع ديال العالم القروي وفي القطاع الفلاحي وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة.

#### السيد عبد الأحد الفاسي الفهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

#### السيد الرئيس المحترم،

#### السيدات والسادة النواب المحترمين،

لي الشرف أن أشارك معكم في أشغال هذه الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة المالية العامة، المتعلق بتدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، هذا التقرير الذي عرف إنجازه مراحل متعددة ومحطات تشاورية، اعتمدت النقاش البناء والعميق بين السيدات والسادة أعضاء اللجنة والمسؤولين عن تدبير مشاريع التنمية القروية الممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، في وزارتي إعداد التراب



الإتفاقيات من قبيل الرجوع إلى طبيعة إلتزامات الأطراف المتعاقدة أو التقيد بالآجال المخصصة أو تعبئة الاعتمادات أو تفعيل أدوار لجان القيادة المنصوص عليها في الإتفاقيات.

ولعل أهم هذه الإكراهات التي تتطلب حلولاً ناجعة وسريعة يتمثل في تعبئة العقار المخصص لإنجاز المشاريع، وكذا تعقّد مساطر تحويل الاعتمادات المالية وتعدد المتدخلين بالإضافة إلى بطء مسطرة ترحيل الاعتمادات، لذا كان من الضروري اتخاذ مجموعة من التدابير المصاحبة لإعداد المشاريع والوقوف على تفعيلها بشكل مباشر، عبر تمثيلات الوزارة أو من طرف حاملي المشاريع من فاعلين محليين أو مؤسستيين، وتتمثل هذه التدابير بالأساس في وضع نظام معلوماتي خاص بتتبع وتقييم مشاريع التنمية القروية وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين في ميدان الهندسة الترابية وتقييم وتتبع المشاريع الممولة من طرف الصندوق، وأخيراً، إطلاق عملية افتتاح مالي l'audit لمجموع المشاريع يشرف على إنجازها مكتب خبرة مختص.

من جهة أخرى وفي إطار تطوير المقاربة التي تم اعتمادها من أجل اختيار واستهداف المجالات القروية، وتفعيلاً لتوصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بادرت الوزارة إلى الشروع في بلورة البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة، التي يقوم على استهداف المجالي محدد للتنمية بدل العمل على تشتيت التدخلات والجهود.

ويهدف إلى تركيز جهود تدخل الدولة في مجموعة من المراكز لتمكينها من تأطير العالم القروي وإعدادها لتصبح مدناً صغرى ومتوسطة على المدى المتوسط والبعيد، الرفع من نسبة التقائية التدخلات والبرامج العمومية التي تهم المجالات القروية أو تلك المحيطة بالمدن الكبرى والمراكز الحضرية، ثم المواكبات الإيجابية للدynamية التي تعرفها بعض المراكز والتي يمكن تثمينها وتعزيزها من خلال مشاريع ترابية يتم التعاقد بشأنها مع الفاعلين المحليين.

ب 1.44 مليار أي أقل من 50% من الكلفة الإجمالية، مقابل 54% كمساهمة لباقي الشركاء والفرقاء، ومن حيث استهداف برامج ومشاريع التنمية القروية التي ساهمت الوزارة في تمويلها وإنجازها لا بد من الإشارة إلى أن التغطية الترابية للمشاريع همت مجموع جهات المملكة و90% من الأقاليم و700 جماعة محلية مع التأكيد على توجيه أكثر من 50% من الاعتمادات المحولة لفائدة المناطق الجبلية.

وبغية التتبع الأمثل لإنجاز المشاريع وتحديد وقعها على المجالات الترابية وعلى الساكنة المستفيدة، بادرت هذه الوزارة إلى إطلاق خبرة يجريها مكتب دراسات مختص من أجل تقييم برامج ومشاريع التنمية وتأهيل المجالات القروية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة كان مخططاً لإنجازها منذ إطلاق مسلسل إعداد وتفعيل البرامج والمشاريع، في انتظار ترسيخ وتجدر آثار المشاريع في الواقع حتى يمكن قياس مدى وقعها على المجال والساكنة.

وقد أبانت النتائج الأولية لهذه الدراسات، أن النسبة العامة لتقدم إنجاز المشاريع بلغت حوالي 70%، منها 60% تم إنجازها مقابل 22% في طور الانتهاء، وقد أبانت الدراسة أيضاً على أن 72% من المشاريع المنجزة حققت آثاراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، و86% من برامج تنمية وتأهيل المجالات القروية سجلت مستويات انسجام مرتفعة بين الأدوات والوسائل المعتمدة والنتائج المحققة، في حين أن 62% من المشاريع المنجزة حسب عمليات التقييم سجلت فعالية مهمة، مما يدل على تناغم بين الإنجازات والأهداف المسطرة من قبل الشركاء، وعلى ذكر الشراكة فقد بلغ متوسط عدد الشركاء 6 في الإتفاقية الواحدة مما يدل على أهمية المقاربة التي نهجتها الوزارة في تدبير الشراكة والتعاقد.

إن إعداد المشاريع ومواكبة تفعيلها والسهر على تسليمها فرض تجاوز العديد من الإكراهات والمعوقات ذات الطبيعة المختلفة، والتي تستجيب الحرص على تفعيل مقتضيات وبنود



## حضرات السيدات والسادة،

إن التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة المالية العامة يعد تتويجا لأشغال هذه اللجنة المحترمة بعد أن وقفت على نتائج التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للحسابات، حول تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية على مستوى قطاعي الفلاحة وإعداد التراب الوطني والتعمير، ولا بد من الإشارة إلى أن أغلبية الملاحظات التي أثارها تقرير المجلس الأعلى للحسابات والتي تم التعقيب عليها في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2 غشت 2017 والتي خصصت أشغالها لتقديم عرض الوزارة، قد أخذت بعين الاعتبار وتم تفعيلها.

وفي هذا الصدد، نذكر أن ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، همت إجمالا أربعة محاور كبرى وهي الحكامة والإجراءات المعتمدة والتدبير وإنجاز المشاريع:

فيما يخص الحكامة، تم الملاحظات آليات التتبع والتنفيذ من جهة، وتداخل الاختصاصات بجهة ثانية، ونشير إلى الأخذ بعين الاعتبار لمسألة التتبع والتنفيذ الذي يفرض السهر على تفعيل الآليات التي تعنى بذلك، وفقا لاتفاقيات الموقعة. أما مسألة تداخل الاختصاصات، فلا بد من الإشارة أن طبيعة المشاريع التي تساهم في بلورتها وإنجازها الوزارة، هي مشاريع ترابية، فهي بالتالي مشاريع مندمجة ومتنوعة المكونات، تحرص فيها الوزارة بمعية الشركاء، على انخراط وتعاون كل المصالح المختصة، حتى لا تشكل مجالا لأي تداخل في الاختصاصات.

فيما يخص الإجراءات المعتمدة، يتعلق الأمر بملاحظات تخص نوعية الجهات التي تلقت تحويلات صندوق التنمية القروية، ونشر المعايير المعتمدة، وكذا تأخر المصادقة على البرنامج التوظيفي "Programme d'emploi" في هذا الصدد نشير إلى التزام الوزارة بالأخذ بعين الاعتبار جل الملاحظات، علما

أن البعض الآخر يتم تفعيله، خاصة ما يتعلق بنشر المعايير، والذي تجسد بشكل جلي في الإعلان عن طلب عروض مشاريع أو مسألة تأخر المصادقة على البرنامج التوظيفي الذي يخضع بالضرورة، لعمليات تشاورية تفاوضية مع الأطراف المعنية بتدبير الموارد المالية.

فيما يخص التدبير، ركزت الملاحظات على التوزيع المجالي للمشاريع وعدم اعتماده على مؤشر الفقر، وكذا عدم التوقيع أو التأشير على بعض الإتفاقيات، مع الإشارة إلى نظام معلومات جغرافي يمكن من تقاسم المعلومة بين المستويات المحلية.

أهمية هاته الملاحظات تحيلنا على الأهمية التي قدمتها الوزارة، والتي أكدنا من خلالها أولاً أن الخيار الذي تبنته الوزارة في الاستهداف المجالي، لا يتوخى التوازن بين مكونات التراب الوطني بقدر ما يثمن ويدعم الديناميات الموجودة، مع مراعاة التفاوتات المحلية، فيما يتعلق بالحاجيات الأساسية من تجهيزات عمومية وبنيات تحتية. وتجدد الإشارة في هذا الباب إلى خيار إعداد التراب التي جاء بها التصميم الوطني لإعداد التراب، والذي يتمثل في مبدأ التآزر المتفاوت بين المجالات، أما العناصر المتبقية في هذا المحور، فتهم نظام معلومات جغرافي الذي وضعته الوزارة بالفعل والذي يمكن من تقاسم معلومات بين المستويات المحلية.

أما فيما يخص إنجاز المشاريع، شكلت مجموعة من المشاريع موضوع هذا المحور والتي تحيلنا على بعض من الإكراهات التي أسلفت الحديث عنها، كتأخر الدراسات التقنية، أو بطء مسطرة ترحيل الاعتمادات السنوية، وإعادة التحويل المخصصات المالية إلى الأمرين المساعدين بالصرف، وكذلك إدخال تعديلات من طرف المنظومة المحلية أو الشركاء خلال إنجاز المشروع، وإدماج مكونات أخرى لم تكن في الإتفاقية الأصلية، والتي تتم غالبا من خلال توقيع ملحق تعديلي بالاتفاق مع مختلف الشركاء، مما يستدعي تأخير الإنجازات. كما أن هناك مشاريع أخرى تمت



**التوصية الثانية:** في هذا المحور فهم وضع معايير محددة لانتقاء واعتماد وتوزيع المشاريع، وفق مقارنة واضحة وموضوعية من حيث استهداف المناطق والمستفيدين تحقيقاً للعدالة المجالية، وفي هذا الباب أؤكد لكم أن اعتماد منهجية واضحة وشفافة بمعايير محددة شكل الركيزة الأساس للمقارنة التي اعتمدها الوزارة في المشاريع الاستثمارية الثلاث والبرامج التي ساهمت في بلورتها، ولعل النموذج الأبرز.

في هذا الصدد هو البرنامج الاستثماري الثالث الذي اعتمد مسطرة طلب عروض المشاريع مع وضع لجان انتقاء محلية ووطنية ومعايير محددة والذي ضم النسبة الأكبر للبرامج والمشاريع التي استفادت من دعم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

**المحور الثاني-قيادة المشاريع والبرامج الممولة بواسطة الصندوق يتعلق الأمر بثلاث توصيات:**

**التوصية الأولى:** تم وضع منهجية متكاملة للبرمجة والتدبير والتتبع على المستويين المركزي والتراحي، مع تحديد مسؤوليات بشكل واضح ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى اعتماد الوزارة لمبدأ التعاقد في كل المشاريع التي ساهمت في بلورتها، والذي يحدد المسؤوليات بشكل واضح ويضع آليات التتبع يساهم فيه كل الشركاء الموقعين على الإتفاقيات من أجل تمكينهم من المساهمة في تأطير وتدبير البرامج المتعاقد بشأنها.

**التوصية الثانية:** تتعلق بحصر استخدام الموارد المالية للصندوق على البرامج والمشاريع والخطط المسطرة، وبعيدا عن أي استعمال استثنائي وعدم إنجاز أي مشروع خارج أي إطار تعاقدي.

نؤكد للسيدات والسادة النواب المحترمين أنه لم يتم إنجاز أي مشروع خارج أي اتفاقية شراكة.

الإشارة إليها في هذا المحور، قد تم الانتهاء من إنجازها بشكل كلي 100%.

من جهة أخرى، فقد جاء تقرير لجنة مراقبة المالية بمجموعة من التوصيات بلغ عددها 23 توصية، توزعت على المحاور الأربعة التي ارتكزت عليه التقارير، وبعد دراستها وتمحيصها خلصنا إلى أن 12 منها تم بشكل مباشر مجال تدخل الوزارة، وتتقاطع مع المقارنة التي تم نجهها من أجل بلوغ النتائج المحققة وتتلخص هذه التوصيات حسب المحاور كالتالي:

**المحور الأول-فيما يخص التخطيط الاستراتيجي وإطار الحكامة وتدبير الموارد،**

**التوصية الأولى:** تخصص اعتماد مخطط استراتيجي موحد ومندمج للتنمية القروية يركز على خطط التنمية القروية والبرنامج المندمج للمناطق الجبلية، وينبني على مقارنة مجالية تقوم على الإلتقائية ويعمل على ترسيخ الحكامة الترابية وتعبئة الطاقات المحلية، وكل ذلك وفق مقارنة تشاركية مسؤولة بين مختلف المتدخلين، نعتبر هذه التوصية مهمة ووجيهة بحيث تطرح على كافة المكونات التي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تنمية العالم القروي، ضرورة تكثيف التنسيق من أجل بلورة رؤية إستراتيجية وخطة عمل موحدة، تروم الإلتقائية والتكامل بين كافة المتدخلين في التنمية القروية.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة أن الوزارة بصدد إعداد أرضية إستراتيجية تضم توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني، والتي ستمكن من تحديد الأولويات والخيارات الاستراتيجية وبلورة التوجهات المرجعية للتهيئة الترابية لمختلف المستويات المجالية، سيتم عرضها على مختلف القطاعات الحكومية والفاعلين المحليين من أجل التشاور بشأنها في إطار لقاءات وطنية وجهوية قصد إغناء والإثراء.



أساسية ومهمة يتم تفعيلها الآن لما لها من وقع إيجابي على مستوى تملك الساكنة المستهدفة للمشاريع المنجزة وبالتالي بلوغ البرامج..

**المحور الرابع-** التتبع والتقييم والمراقبة يتعلق الأمر بثلاث توصيات:

**التوصية الأولى والثانية:** واللذان تهمان تعزيز وظيفة تتبع وإنجاز وتقييم المشاريع عبر لجان وطنية وجهوية، تحدث لهذه الغاية، وتفعيل آليات التتبع والمراقبة المنصوص عليها في الإتفاقيات المتعلقة بتنفيذ المشاريع فهي توصيات تتم تفعيلها وسنحرص على أخذها بعين الاعتبار.

**التوصية الثالثة:** المتعلقة بضرورة وضع نظم معلوماتية فعالة مزودة بمعطيات حول مختلف المشاريع بجهات المملكة تسهل عملية تتبع وتقييم المشاريع التنموية، التنمية القروية والمناطق الجبلية بمؤشرات قابلة للقياس. فيما يخص النجاعة والجودة والفعالية نؤكد لكم أنه موازة مع إطلاق المشاريع التي تساهم فيها الوزارة، عبر صندوق التنمية القروية تم وضع أرضية معلوماتية تمكن من تتبع المشاريع وتتمثل هذه الأرضية في بوابة جغرافية **géoportail** مزدوجة بنظام معلومات جغرافي يمكن من التفاعل المباشر مع المعطيات التي تهم تتبع المشاريع.

وفي الأخير، نؤكد لكم التزام الوزارة الأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، وكذا التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة المراقبة المالية العامة، كما تظل الوزارة رهن إشارة مجلسكم الموقر من أجل تقديم أي توضيحات إضافية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد، تحت القيادة الرشيدة، لصاحب الجلالة، أعزه الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**التوصية الثالثة:** والخاصة بعدم القيام بتحويلات مباشرة لفائدة المتدخلين الغير مرخص لهم فقد تم تفعيلها وأخذها بعين الاعتبار، كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التحويلات موضوع هذه التوصيات تم التنصيص عليها في اتفاقيات الشراكة الموقعة والمؤشر عليها من طرف وزارة المالية، على اعتبار أن الأمر يتعلق بتعيين صاحب مشروع منتدب ذو خبرة تقنية في مجال تدخله.

**المحور الثالث-** إعداد وتنفيذ اتفاقيات الشراكة والتنفيذ الميداني للمشاريع، يتعلق الأمر بأربع توصيات:

**التوصية الأولى:** تتعلق بضرورة ضبط بنود اتفاقيات الشراكة، وحث الشركاء على ضرورة احترامها وتنفيذ الالتزامات والواجبات التي تتضمنها، نعتبرها توصية أساسية وغاية في الأهمية، بحيث تحيلنا على ضرورة وضع إطار تنظيمي وقانوني للتعاقد المؤسساتي بين المؤسسات العمومية لبلادنا، ولا شك أن غياب هذا الإطار أثر بشكل سلبي على وتيرة إنجاز مجموعة من البرامج التي انطلقت من شراكات بين قطاعات ومؤسسات عمومية.

**التوصية الثانية:** والخاصة بتحفيز وإشراك المنتخبين والمجتمع المدني والمتدخلين المحليين في اقتراح مشاريع تنموية في المجال القروي، فإنني أؤكد لكم أن إشراك المنتخبين والمجتمع المدني والمتدخلين المحليين في اقتراح مشاريع تنموية في المجال القروي يدخل في صلب المقاربة المعتمدة من طرف الوزارة.

**التوصية الثالثة:** المتعلقة بإحداث خلية وطنية لمعالجة المشاريع المتعثرة لفترة ما بين 2005-2015 داخل أجل زمني محدد فإننا سنعمل على تفعيلها لأنها بالفعل وجيهة.

**التوصية الرابعة:** في هذا المحور تهم نشر مشاريع الإتفاقيات مع إدماج البعد التواصلي مع الساكنة المستهدفة، نعتبرها توصية





2015، للإشارة إلى أنه أشار أنه يحز في نفسه تلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعزولة.

### السادة النواب المحترمين،

هناك عدد من التوصيات تعاملت معها الحكومة بشكل إيجابي ومرة أخرى نشكرها كنا نتمنى أن عدد من التوصيات الأخرى يعني أيضا يتم التعامل معها إيجابيا، هناك التوصية رقم 2 المتعلقة بتوحيد الوعاء المالي للصندوق وتمويل العمليات ديالو، وتجميع كل الاعتمادات المتوفرة في إطار واحد هو صندوق التأهيل الاجتماعي باعتباره الآلية الملائمة التي أنشأها الفصل 142 من الدستور، الحكومة كان لها نظر ويعني رفضت هذا، ولكن نسجل بارتياح ما قاله السيد الوزير أن المسألة تنفذ في إطار جهوي وفي إطار إقليمي محلي، نتمنى أنه المقاربة التشاركية تم فعلا، نحن كبرلمانيين مثلا في الدوائر ديالنا راه لا نستشار لا نحضر لا في مرحلة التشخيص، ولا في مرحلة اختيار المشاريع، وحتى رؤساء الجماعات فهي أيضا نتمنى أن هاد المقاربة ما تكونش غير مع المجلس الجهوي أتستحضر الجماعات في لحظة القرار في لحظة التشاور، ومن بعد بطبيعة الحال الآليات اللي هي ديال الحكامة سواء الوطنية أو لا الجهوية المحلية لها القرار ولكن الاستماع لممثلي المنتخبين محليا مهم جدا ويوفر لنا كبرلمانيين وكمنتخبين المعلومة في حينها من أجل أيضا المتابعة ومن أجل أيضا الاقتراح والتجويد وإن كنا نتمنى مستقبلا نمشي في اتجاه ما يريده الدستور من تكريس للجهوية المتقدمة أنها في اتجاه ما يريده الدستور من تكريس للجهوية المتقدمة، أنها هذه التوصية إن شاء الله يجي واحد الوقت اللي يوصل الأمد ديالها، يوصل الوقت المناسب باش تنزل، لأنه سنكون آنذاك، فعلا نكرس ما نطمح إليه جميعا من جهوية متقدمة، ونوحد الإطار المالي لعمل الصندوق.

هناك مسألة متعلقة بتجويد نسب الإصدار، نقدر الإكراهات اللي واجهوها الوزراء فيما يتعلق بالتوصل بالاعتمادات اللي

### السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، أعطي الكلمة لبعض الفرق والمجموعة النيابية لما تبقى من الوقت في إطار التعقيب، مع الحرص على احترام المدة الزمنية، باسم فريق العدالة والتنمية الكلمة للسيد النائب عبد الله هناوي السيد النائب.

### النائب السيد عبد الله هناوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة النواب النائبات المحترمات،

إذا بداية أشكر المجلس الأعلى للحسابات على هذا التقرير المتميز نهنئ أنفسنا في البرلمان بمجلس النواب في لجنة المراقبة على هاد العمل الرقابي المتميز، البرلمان هنا يقوم بدوره الرقابي الدستوري في إطار من المسؤولية الجماعية، لا يجب أن يعني أن نقول كلاما ربما يعني يجب أن نترفع عنه، لأن الصندوق الذي نحن بصدده تنفذ في إطاره سياسة عمومية موجهة لمجال هش هو المجال القروي والمناطق الجبلية، وهو عمل ممتد على عقود وعلى حكومات، نحن هنا يعني رقابتنا ولا عملنا الرقابي يدخل في صلب العمل السياسي الشريف وليس عملا سياسويا مقيتا أبدا حاشا، وهذا العمل يرفع بالفاعل السياسي ويشرفه، ونشكر الحكومة على تعاملها الإيجابي مع هذا العمل الرقابي وتعاملها الإيجابي مع توصيات اللجنة ومع توصيات المجلس الأعلى للحسابات الذي أثار عددا من اختلالات السادة الوزراء المحترمين يعني أشاروا إلى أنهم سوف يعملون على ألا تتكرر في إطار من تحسين وتجويد العمل.

وهذا في إطار أيضا يعني تنزيل يعني طموحات صاحب الجلالة، اللي جات في الخطاب الملكي السامي، ديال يوليوز



ملي كيشرح وكيجيب داك الطاقم ديالو، كنفهمو بزاف ديال الحوايج، لأن 74 صندوق، راه كلها الصناديق ديالنا فيها اختلالات، وفيها اختلالات وفيها مشاكل كثيرة لا تعد ولا تحصى.

السيد الوزير، أنه ملي قلنا أن هاديك القضية ديال المعمل ديال الصبار اللي دار في سيدي إفني، المجلس الأعلى للحسابات قال لكم بأنه المشروع نهار اللي دارو ليه دفتر التحملات وديك المسائل ديالو وطريقة الإنجاز ديالو، كان غيخدم الناس في خمس شهور. هو قالك كيخدم الناس من يوم واحد إلى أربعة أيام، هاد الخبر اللي قلتي لنا اليوم عاد افتتح وتشوفو غيشتغل، هذا خبر مفرح لأن ما ما نبغيوش المشاريع كتخسر عليها أموال طائلة، وهاد الشي كاين. حتى في التنمية البشرية تبنوا وراهم مسدودين.

السيد الوزير، احنا يعني التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، الوقت اللي قال الموارد ما تصرف في الجهة وقالك ها الأسباب. قالك "سبب تراجع استعمال الموارد هو ضعف وتيرة إنجاز البرامج التنموية وعدم التتبع الأوراش المتعلقة بها، وأيضا في محدودية الكفاءة القادرة على صيانة المشاريع، غير أنه في نظرنا تبقى هذه التبريرات جزئية". واش عهد حكومة عباس الفاسي كانت الأطر وكانت الكفاءات، ودابا ما كاينش؟ خاص هاديك الأموال خاصها تخرج، تمشي لعند المواطن وتبان في العالم القروي وتبان في الحياة المعيشية اليومية دياهم، احنا كفريق الأصالة والمعاصرة وحسب الاجتهادات ديالنا تنقولو الحكومة عندها مشاكل في الميزانية عجز في الميزانية، وهاد الشي كاين، 56 مليار في سنة 2012، لأن كان العجز ناقص 7% هنا كتشوف آش كدير الحكومة؟ كتخلي هاد الصناديق باش كدير تحويلات أخرى اللي عندها الأسبقية يعني باش تمول شي حاجة اللي عندها الأسبقية هذا هو التحليل ديالنا.

كتجي متأخرة وكذا. نتمنى أن يتم تجاوز ذلك، علما أن الآن، القانون التنظيمي للمالية هناك مخاطر فقدان الاعتمادات. وهذا ما لا نتمناه لأي صندوق، خاصة، خاصة هذا الصندوق اللي هو موجه لفئات هشة ومجال هش، هي المجال القروي والمنطقة الجبلية. وفقنا الله لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، بإسم الفريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيد النائب محمد بن عطية.

### النائب السيد محمد بنعطية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الوزير، كنشكروك على التوصيات اللي من أصل 23، قلتي 13 توصية و4 تم التحفظ عليها. السيد الوزير، كتنمناوا ديك التوصيات تفعل لأن الإشكالية فين كاينة؟ في إنزال المشاريع وواحد الصندوق فيه واحد الموارد المالية، ولكن للأسف لم تنفق. فمن واجب الحكومة، الحكومة اللي كتكون ناجحة، خصها يكون عندها اعتماد يجب أن يصرف. السيد الوزير، عنقول لك بأنه حكومة عباس الفاسي، ما بين 70 و90% كاين فرق هداك الموارد المالية. في 2011-2015 جاي وكيهبط. أنا نقول لك 2011، 37%. هذا التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، يعني هاد الموارد المالية شحال كتتنفق، ومن بعد تيقوع الترحيل إلى آخره. 2012، 24% و2014، 12% و2015، 17%. هذا تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات. حنا ماشي داك الشي جنبناه من راسنا ولا شي حاجة. وبالمناسبة كنشكر الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لأن هداك السيد رجل دولة، لأن



والهدف اليوم السيد الوزير من هذه الجلسة هو الوصول معكم إلى تعهدات الحكومة في هذا المجال من خلال التجاوب مع التوصيات التي خلصت إليها لجنة المراقبة المالية لتجاوز الاختلالات التي رصدتها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والسيد الوزير تجاوبتم من أصل 23 توصية على 17 توصية، وهذا مجهود وتعاون كبير من طرفكم ويحسب إيجابا لكم، ولن أخوض في كل التوصيات مثلا المسألة ديال تحديد ووضع المعايير واضحة وشفافة وموضوعية، مثلا مسألة معالجة الإشكال وتواجه الإشكال ديال التأخر في تحويل الاعتمادات أو المساطر المتعلقة بالتأشير وهذا كله إيجابا، وتفهم السيد الوزير أنك ربطت مثلا قبول بتوصية في توزيع مجال تدخل هذا الصندوق بالرفع من الموارد هذا حرصكم على التوازن المالي لهذا الصندوق وتفهمه، ولكن يصعب علينا فهم عدم تجاوبكم السيد الوزير مع مجموعة من التوصيات قدمتها المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية واعتمدها لجنة مراقبة المالية وهي لا تشكل عبئا أو تكلفة مالية، ولكن تروم بالأساس الحكامة والنجاعة والتدبير الأنجع لهذا الصندوق هو تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وأذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر مثلا، على ضرورة إبرام الإتفاقيات وحث الأطراف بضرورة احترام الالتزامات والواجبات في هذه الإتفاقيات المضمنة بهذه الإتفاقيات هذا مثال، وأيضا من التوصيات التي دافعنا عليها المسألة ديال ضرورة إبرام وضع، ضرورة وضع اتفاقيات إطار لفك العزلة على المجال القروي و لدعم الفلاحة التضامنية، وهذا من شأنه أن يحسن العيش للسكان ونحن السيد الوزير نعود لكم اليوم في هذه الجلسة بهذه التوصيات لأننا مقتنعون ولنا القناعة بأنها هذه توصيات ستروم تدبير أنجع لهذا الصندوق، بما يخدم بطبيعة الحال صالح ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية والصالح العام، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيدة الرئيسة، السيد الرئيس نقطة نظام.

السيد الوزير، هاديك التوصيات اللي درنا باختصار واحد المنظومة يعني اللي هي محلية، داك رئيس الجماعة القروية لي اليقين السيد الوزير إيلا اتشاركوا في هاد المشاريع المشروع ينجح، هو عايش مع المواطن وعارف ديك المنطقة ديال آش خاصها وهاد الشي راه درناه، 97 و 98 في عهد حكومة عباس الفاسي وكان كاتب الدولة في التنمية القروية وكانوا كيخصوا وكيجيو للعمالات وتقولوا لنا المقترحات ديالكم ودارت مشاريع ونجحنا، إيلا ما تشارك داك العضو ديال الجماعة هداك رئيس الجماعة القروية اللي هو عايش وعارف ديك المنطقة أنه فيها واحد النوع من المشاريع اللي هي مدرة للدخل وعاد تنفع ديك المنطقة، لأن العالم القروي راه البطالة السيد الوزير راه داك الشي راه الناس غير جالسين في الدواوير بلا خدما ولا ردما.

حنا في الأخير نشكر المجلس الأعلى للحسابات اللي تيقدم لنا هاد يعني البحوث ديالو الميدانية والورقية كذلك في النفقات العمومية ديال المرفق العام لأنه قدم لنا واحد التوضيحات اللي كانت غاية عينا في السابق، والإخوان راه في اللجنة..

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيدة رئيسة المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية.

#### النائبة السيدة عائشة لبلق رئيسة المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الوزير، وأتوجه إليكم السيد وزير الفلاحة بصفتكم الأمر بالصرف لهذا الصندوق، تؤكدون معنا ومن خلال مداخلتكم على حجم الرهانات المطروحة على هذا الصندوق، باعتباره خصوصا المعالجة والحد من التفاوتات المجالية ومن الفوارق الطبقة باعتباره آلية لتمويل المشاريع من أجل تحقيق التنمية بالعالم القروي والمناطق الجبلية.



والنقطة الثانية وهي في إعداد المشاريع، لا بد من الإشراف الفعلي للسلطة الترابية المحلية، الجماعات المحلية ولو أنه تعطيو رأي ولكن أحياء ما تداخلش بهاد الإعتبار بعض الأحيان حتى رؤساء المجالس ما كيتشوروش، يعني مدى بنا تؤسس هاد القضية ديال التشارك، لأنهم هما اللي تيعيشوا انشغالات والخصاص ديال المواطنين وكيجيو السيد الرئيس حتى البرلمانين يتساءلوا على المشاريع، فلما لا إشراف البرلمانين في هاد اللجنة، إلى كان لجنة تشاركية وتشاورية، آش غادي نحسرو إيلا وسعنا الاستشارة باش نضمنوا النجاح ديال هاد البرامج هادي.

نقطة أخرى فيما يخص التعمير، التعمير السيد الوزير، تكون مقاييس معتمدة موحدة لإنصاف كل المراكز الصاعدة، وبهاد المناسبة كنشكركم على هاد التوجه يعني..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس كامل التوفيق. ومن بعد السيد النائب لشهب.

النائب السيد مصطفى بايتاس:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة سعداء جدا داخل في هذه أولا في هذه اللحظة الدستورية اللي أصبحت الإمكانية لمناقشة تقارير المجلس الأعلى للحسابات، سعداء أيضا بالحجم وبالتراكم الإيجابي اللي راكمتو بلادنا، وراكمتو هاد المؤسسة الدستورية اللي احنا موجودين فيها، ولا نعتقد بأن أي طرف سياسي كيفما كان النوع ديالو، سيكون عندو شي رغبة أو ميل لمصادرة هذا التراكم الإيجابي والمفيد جدا لبلادنا.

في مداخلتي السابقة تحدثت عن النقاش السياسي المغلوط الذي رافق صندوق التنمية القروية، وحينما تحدثت عن بعض

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

عندو شوية دالوقت باش يدير تعقيب.

السيد الرئيس:

لا، احنا وزعنا هاد الشي في ما بيننا بكل صدق.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

واحنا ماشي معاكم؟

السيد الرئيس:

أنت معانا منذ البداية، طيب نظرا لطبيعة الجلسة فهي جلسة حوارية لها أبعاد متعددة ما فيها باس غادي نعطيو الكلمة لدقيقتين للسيد الرئيس، ثم للسيد عبد العزيز لشهب كذلك من الفريق الإستقلالي، لكن دقيقتين من بعد الصديق المشترك، ومن بعد دقيقتين للسيد كميل.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد كاتب الدولة المحترم،

شكرا أولا لرئيس اللجنة ولأعضاء اللجنة اللي وفرونا هاد الفرصة هادي، شكرا للسيد وزيرين اللي عطاونا معلومات جعلتنا نطمأنو على هاد المشروع هذا اللي حقيقة غادي يشكل واحد القوة رافعة للتنمية في هاد المناطق اللي كنتحظى بالأولوية عند جميع المواطنين. بعض الملاحظات فقد السادة الوزراء، قلتونا السيد الوزير وزير الفلاحة على أن البرامج محددة حتى 2023، مدى بنا نعرفوا التوزيع ديال هاد المشاريع حسب الجهات، باش نلاحظوا ونلمسوا واش كاين فعلا هداك يعني التكافؤ بين الجهات، ومدى إنصاف بعض الجهات على حساب الأخرى يعني ليطمئن قلبي.



المشاريع مندجة ديال التنمية المحلية، غير اليوم وهاد الصندوق ديال التنمية القروية اللي كان واحد دور كبير في إيخراج هاد مجموعة المشاريع في أرض الواقع، ولكن سؤالي السيد الوزير اليوم واحد المجموعة المشاريع من داك الوقت مازال ما تنفذاتش، هاد الإشكال كنا طرحناه وطرحناه لأن كان واحد ربما واحد مجموعة ديال الالتزامات المالية ديال وزارة الإسكان كان خصها تحول هاد وكالة تنمية أقاليم الشمال وما التزماتش بها، وبالتالي هنا كيتطرح الإشكالات الكبرى ديال تنزيل هاد المشاريع، وبالتالي اليوم في بلادنا عموما راه ماشي مشكل ديال الاستراتيجيات أو ديال الرؤية، المشكل هو التنزيل ديال هاد الاستراتيجيات على أرض الواقع وأنا عطيت مثال ديال هذا المشروع هذا إضافة اليوم هاد الصندوق ديال التنمية القروية بالمناطق الجبلية كيلعب واحد الدور كبير في البرنامج ديال تقليص الفوارق المحلية والإجتماعية للجهات وكما قلتو عندها واحد الدور كبير للجهات كيلعب واحد الدور كبير ديال إقتراح مشاريع، ولكن الإشكال راه مجموعة من الجهات مغيبية، نعطي غير مثال ديال جهة طنجة تطوان الحسيمة قدم واحد المجموعة المشاريع ولكن مستبعدين من النقاش فهاد المشروع هذا ديال تقليص الفوارق، صحيح السيد الوزير، هاد الموضوع كنا سبقنا ذكرناه أن يخص ضروري باش نعطيو هذيك الرمزية والقيمة هاد البرامج ديال تقليص الفوارق الإجتماعية والمحلية، خاص إشراك المنتخبين وفي الدرجة الأولى الجهات، وأن المواطن يلمس هذاك المنتخب ديالو أنه قدمو واحد الخدمة على المستوى المحلي.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، أنهينا جدول أعمال الجلسة الأولى، شكرا للسادة الوزراء، شكرا لرئيس لجنة مراقبة المالية العامة ولأعضائها.

الصراعات السياسية المقيتة المقصود منها كان هو من كان يصطاد في الماء العكر وكان يوهم للناس بأن هذا الصندوق بأن ميزانيته تحت إشراف السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، ولم أكن أقصد أي طرف سياسي معين، أجدني يعني في هذه اللحظة محتاج لأن أتوقف قليلا، لكي نحاول أن نحدد مهام الفاعل السياسي أو مهام المؤسسة البرلمانية في البحث عن الأثر من السياسات العمومية التي تقوم بها الحكومة، في مستوى آخر أنا أعتقد شخصيا بأنه بعيد عن عمل المجلس الأعلى للحسابات لأنه يبحث في إنجاز المشاريع وعن جدوى هذه المشاريع من الناحية المالية، وأجدني مضطرا للحديث مرة أخرى حول مشروع مدينة سيدي إفني كما قلت سابقا لأنني أعرف هذا المشروع، أعرف كيف ساهم في تغيير الحياة الإقتصادية بين قوسين وأيضا غير من التعاطي للفاعل المالي أو المستثمر مع منطقة كلنا إلى حدود سنة 2008 نتهم بأننا..

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب عبد العزيز لشهب بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية.

#### النائب السيد عبد العزيز لشهب:

بسم الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أنا ربما غير باختصار شديد، هذا الموضوع ديال الصندوق ديال التنمية القروية والمناطق الجبلية لا أحد يشك في أهميته والدور اللي لعبه في خلق واحد مجموعة ديال المشاريع من أجل إعادة التوازن المحلي، وفي هاد الإطار لازم نذكرو يعني منذ حكومة الأستاذ عباس الفاسي كان برنامج ديال المجال، أي مجموعة